

المملكة المغربية

الجمعية الدستورية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

12986	• محضر الجلسة رقم 123 ليوم الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1445هـ (17 أكتوبر 2023م).....
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
13019	• محضر الجلسة رقم 124 ليوم الجمعة 4 ربيع الآخر 1445هـ (20 أكتوبر 2023م).....
	جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

فهرست

دورة أكتوبر 2023

صفحة

12984	• محضر الجلسة رقم 122 ليوم الجمعة 27 ربيع الأول 1445هـ (13 أكتوبر 2023م).....
	جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

محضر الجلسة رقم 122

التاريخ: الجمعة 27 ربيع الأول 1445 هـ (13 أكتوبر 2023 م).

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

التوقيت: إحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، أعضاء من حكومة صاحب الجلالة، يتقدمهم السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، ومستشارو صاحب الجلالة، وعدد من الشخصيات السامية المدنية والعسكرية.

كما حضر هذه الجلسة رئيس البنك الدولي السيد أجاي بانغا والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي السيدة كريستالينا جورجييفا.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْفَعُونَ ۚ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۚ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَلَئِنَّ اللَّهَ لَذِيُضْعِفُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ۚ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ.

آمنت بالله صدق الله مولانا العظيم.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

شئت إرادة الله تعالى أن يضرب الزلزال المفجع بلادنا، مخلفا آلاف

الشهداء، والعديد من الجرحى، شفاهم الله.

وقد كان المصاب عظيما، والألم شديدا، ومسنا جميعا، ملكا وشعبا، من طنجة إلى الكويرة، ومن شرق البلاد إلى غربها.

قال تعالى: "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا". صدق الله العظيم.

وإننا ندعوه عز وجل أن يثبت أرضه، رحمة بعباده الضعفاء والمساكين، فهو أرحم الراحمين.

وإذا كان الزلزال يخلف الدمار، فإن إرادتنا هي البناء وإعادة الإعمار.

لذا نشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.

ورغم هول الفاجعة، فإن ما يخفف من مشاعر الألم، ويبعث على الاعتزاز، ما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق، والتضامن التلقائي، مع إخوانهم المنكوبين.

كما نعبر عن إشادتنا بالتضحيات، التي قدمتها القوات المسلحة الملكية، ومختلف القوات الأمنية، والقطاعات الحكومية، والإدارة الترابية، لإنقاذ ومساعدة سكان المناطق المتضررة.

ولا يفوتنا أن نجدد عبارات الشكر، للدول الشقيقة والصديقة، التي عبرت عن تضامنها مع الشعب المغربي، ووقفت إلى جانبنا في هذا الظرف الأليم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت هذه الفاجعة انتصار القيم المغربية الأصيلة، التي مكنت بلادنا من تجاوز المحن والأزمات، والتي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما، على مواصلة مسارنا، بكل ثقة وتفاؤل.

تلك هي الروح والقيم النبيلة، التي تسري في عروقنا جميعا، والتي نعتبرها الركيزة الأساسية، لوحدة وتماسك المجتمع المغربي.

وهي قيم وطنية جامعة، كرسها دستور المملكة، وتشمل كل مكونات الهوية المغربية الأصيلة، في انفتاح وانسجام مع القيم الكونية.

وأخص بالذكر هنا، القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة:

- أولا: القيم الدينية والروحية: وفي مقدمتها قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إمارة المؤمنين، الذي يدعو إلى الوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر، والتسامح والتعايش بين مختلف الديانات والحضارات. وهو ما يجعل المغرب نموذجا في العيش المشترك، بين المغاربة، المسلمين واليهود، وفي احترام الديانات والثقافات الأخرى.

- ثانيا: القيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين كل مكونات الشعب المغربي، وعمادها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة، بين العرش

والشعب.

كما يعد حب الوطن، والإجماع حول الوحدة الوطنية والترايبية، من ثوابت المغرب العريقة، التي توحد المغاربة، والتي تشكل الإطار الذي يجمع كل روافد الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتنوعها.

- ثالثا: قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ وتحسين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدر الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها.

فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصالحها وتوازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

لذا، ما فتئنا نعمل على تحسينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة،

بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات

التنمية الاجتماعية والبشرية. فالمجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا وأكثر تحصينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية.

وقد وجهنا الحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون - الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

ويجب أن يتم تفعيله بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفية تدبيرها

كما ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه.

وندعو الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما نؤكد على ضرورة اعتماد حكمة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر.

ولا يخفى عليكم، حضرات السيدات والسادة، دور البرلمان، في إشاعة وتجسيد هذه القيم العريقة وتنزيل المشاريع والإصلاحات الكبرى، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن قضايا الوطن ومصالحه العليا.

وخير الختام قوله تعالى: "وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ" صدق العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

والشعب.

كما يعد حب الوطن، والإجماع حول الوحدة الوطنية والترايبية، من ثوابت المغرب العريقة، التي توحد المغاربة، والتي تشكل الإطار الذي يجمع كل روافد الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتنوعها.

- ثالثا: قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ وتحسين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدر الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها.

فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصالحها وتوازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

لذا، ما فتئنا نعمل على تحسينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة،

محضر الجلسة رقم 123

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1445هـ (17 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل إعطاء الكلمة للسيد الأمين، أود في البداية تلاوة بيان المجلس بشأن الأحداث الجارية في قطاع غزة.

وهذا هو نص هذا البيان:

"بقلق عميق وتأثر إنساني بالغ، يتابع مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، التطورات المساوية للأوضاع في قطاع غزة ومحيطه جراء التصعيد الخطير، مما خلف حصيلة مؤلمة في صفوف المدنيين الأبرياء، بين قتيل وجريح ومشرد ونازح، وكذا تدمير البنيات التحتية للقطاع وحرمان ساكنته من أبسط مستلزمات الحياة الكريمة والأمن، وهو ما يتنافى مع مقتضيات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وإن مجلس المستشارين إذ يستحضر بكل اعتزاز، المواقف التاريخية المشهودة للمملكة المغربية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، في سبيل نصرة الشعب الفلسطيني والحرص على صيانة الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس والحرم القدسي الشريف.

وإذ يثمن عاليا جهود المملكة الموصولة والمندرجة في نطاق علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، والمتسقة مع المرجعيات الدولية والعربية، من أجل إيجاد حل سلمي، عادل وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قائم على أساس حل دولتين تعيشان جنبا

إلى جنب في أمن وسلام.

وإذ يعتبر أن ما يجري في المنطقة من تطورات خطيرة لم يسبق لها نظير، إنما هو إفراز لانسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية ونسف لأفق حل الدولتين، وهو بذلك يضرب في الصميم كل فرص السلام الشامل والعادل والدائم.

فإن مجلس المستشارين يؤكد ما يلي:

1- تجديد المواقف الثابتة للمملكة المغربية والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق والمتشبثة بتحقيق السلام العادل والشامل، كخيار استراتيجي لا محيد عنه لشعوب المنطقة التواقفة إلى مستقبل آمن، ومزدهر؛

2- التعبير عن قلقه الشديد من هذا التصعيد غير المسبوق، والانشغال العميق بما ينطوي عليه من تداعيات آنية ومستقبلية وخيمة، مثلما يرفض المجلس رفضا باتا إلحاق الأذى، وقتل المدنيين، ونهج أساليب التهيب والتجويع والحرمان من الاستشفاء، وغيرها من صور العقاب الجماعي؛

3- دعوة القوى الدولية الفاعلة إلى العمل سريعا على احتواء هذا الصراع، ووقف إطلاق النار حقنا لدماء الأبرياء، وتجنب المنطقة ككل مزيدا من أسباب الاحتقان، والتوتر الذي يقوض فرص السلام المنشود؛

4- حث المجتمع الدولي على إعادة تنشيط مراقبته، وتبعه للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبندل مزيد من الجهود الجادة، والحقيقية لإحياء مسلسل السلام، بالارتكاز على الشرعية الدولية والقانون الدولي، بما يضمن للشعب الفلسطيني تجسيد حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وفق حل الدولتين المتوافق عليه دوليا؛

5- وأخيرا، مناشدة تقديم الدعم للوكالات الأممية المتخصصة، والمنظمات الإنسانية الدولية، ومدتها بكل الوسائل الضرورية من أجل مواصلة القيام بمهامها النبيلة، درءا للكارثة الإنسانية التي تهدد الشعب الفلسطيني، خاصة أهالي قطاع غزة.

انتهى بيان مجلس المستشارين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدان الوزيران المحترمان،

أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 أكتوبر 2023.

الأول، حول "التضييق على الممارسة النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، تقدم به السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الثاني، حول "حقيقة الفساد الإداري والمالي داخل المكتبة الوطنية"، تقدمت به السيدة زهرة محسين عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

وقد عبرت الحكومة عن تعذر تفاعلها مع الطلبين المذكورين.

وتوصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يفيد من خلالها بأنه سينوب عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه والمدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ننتقل إذن إلى جدول أعمال هذه الجلسة.

السيد الرئيس، نقطة نظام؟

المستشار السيد نور الدين سليك (نقطة نظام):

أشكر رئاسة المجلس.

أشكر الأمين ديال المجلس.

ولكن موضوع طلب الكلمة ديالنا ما تقدمش به السيد الأمين كاملا.

طلب الكلمة نتاعنا فيما يخص المندوبية، الشق الأول تناولو السيد الأمين، ولكن الشق الثاني اللي هو متضمن في الرسالة وكنا كتنمناو باش يتنشر وهو تعنت المندوب السامي باش يحضر للجنة اللي طلب فريق الاتحاد المغربي للشغل المثول أمامها.

وكنا نتنمناو فقط.. من حق الحكومة ترفض باش تجاوبنا، هذا حق دستوري ديالها وحق قانوني ديالها، ولكن من واجب المكتب ديال المجلس يمتعنا بحق من حقوقنا الدستورية وهو يشير لمضمون المراسلة نتاعنا بالكامل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سجلت ملاحظتك السيد الرئيس.

وننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة الذي نستله بالأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والثقافة، ونرحب بالسيد الوزير على حضوره

المستشار السيد جواد الهاللي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بأسبقية لدى مكتب المجلس، بتاريخ 3 غشت 2023:

- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

وبتاريخ 3 أكتوبر 2023، أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية كذلك لدى مكتب المجلس مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفتة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وطبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور، وافقت للجنة الدائمات المختصتان بالمجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين على مشروع مرسومين بقانون هما:

- مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث "وكالة تنمية الأطلس الكبير"؛

- مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.781 بتغيير القانون رقم 07.00 بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وتوصلت الرئاسة بإخبار من السيد رئيس الفريق الاشتراكي يفيد من خلاله بتغيير تسمية هذا الفريق الذي أصبحت كالتالي: "الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية".

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة في الفترة الممتدة من 25 يوليوز 2023 إلى غاية يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 215 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 105 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 242 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس

وفي الأخير، اعتبرنا بأن وزارة الشباب هي المعنية الأولى بأش توابك هاذ العملية معهم بأش ما نخليوهمش بوحدهم في المعاناة ديال الحياة اليومية.

وفهاذ الإطار، بالطبع أمام هاذ الإرادة الإيجابية ديال الشباب والشابات إلا وغيكون حتى مرحلة ثالثة اللي نقدر نعتبروها، لأنه المبادرة من الشباب، وبالطبع التفاعل إيجابي من القطاع، غيكون هناك جمعيات جهوية محلية لهاذ الشباب اللي خرجو من هاذ البرامج.

العدد ديالهم تقريبا 4000، بأش ولو انتهت يعني المدة ديال الاستفاداة ديال هاذ البرنامج إلا بأش تكون علاقة مع ديور الشباب بأش تكون واحد المساعدة، وحتى الجيل اللي غيستافد الصيف المقبل إن شاء الله يكونو التجارب و(les témoignages) ديال هاذ الشباب، اللي مهم جدا بأش يبقى واحد الفكرة، هو أن وزارة الشباب يعني ينخرطو معها هاذ الجيل الصاعد، هاذ الجيل الجديد، بأش أنذاك تكون واحد الاستمرارية للأعمال اللي كنقومو بها، وحتى يعني (des porte-paroles) هم الإخوان الكبار ديال الأجيال اللي غتكون من بعد.

وهذا أعتقد هو الدور الأساسي اللي كيلعبوه دور الشباب، وقطاع الشباب فشحال هاذي وبغينا نرجعوه اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على حجم المعطيات الهامة التي قدمت حول هذا البرنامج الطموح، والذي يأتي استكمالا لمسلسل من المبادرات والبرامج التي أطلقتتموها منذ توليكم تدبير أمور هذا القطاع.

والذي لا يخفى على الجميع، مجموع الإشكاليات التي يعاني منها، لعل أهمها ضعف الميزانية، وكذلك ضعف الموارد البشرية.

وهنا بالمناسبة، لابد من الإشارة والتنويه بكل ما قمتم به، وبكل ما حققتموه حيث أنكم أخرجتم الوزارة من حالة الجمود التي كانت تعاني منها في السابق إلى ضعف الميزانية، الآن نرى برامج ومبادرات ثقافية مهمة بكل أنحاء المملكة، رغم استمرار العجز في الميزانية.

لا لأن رؤيتكم للقطاع واعتمادكم على الاستهداف المباشر للشباب وللنخب الثقافية أعطت نتائج جيدة. وبالتالي حولت القطاع إلى اتجاه بناء لبناء الإنسان بدل بناء دور إسمنتية تبقى فارغة على عروشها.

معنا أشغال هذه الجلسة.

وعلى بركة الله نستهل هاذ الأسئلة بسؤال أي حول "حصيلة برنامج متطوع"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا هو حول "حصيلة برنامج متطوع".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد محمد المهدي بن سعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال وأهمية هاذ الموضوع، خاصة أن هاذ الجيل الجديد للشباب والشابات، يعني اللي استفادو من هاذ البرنامج لأول مرة فالحقيقة، لأنه برنامج جديد اللي درناه هاذ الصيف، مباشرة بعد نهاية البرنامج، وفي إطار المعاناة والاشكاليات اللي عشناها فالحوز، والمصيبة بالزلزال إلا وهم الأوائل اللي قدمو إرادتهم للمساعدة وها اللي اعطا دمو، ها اللي اعطا الإمكانيات اللي عندو البسيطة، هذا كيبين بأن هناك جيل صاعد اللي كيتسنى فقط، كينتظر فقط أن القطاعات المعنية والإدارات المعنية تهتم بهم بأش حتى هو ما يهتمو بهاذ الوطن وهذا إيجابي جدا.

عودة للموضوع، نذكر بأن هذه أول سنة اللي انطلق فيها هذا المشروع، في مرحلتين:

المرحلة الأولى، كانت مرحلة تكوينية لمدة أسبوع، بالطبع البرامج التكوينية في المجال ديال التراث ديال التاريخ ديال المواطنة.

ومرحلة ثانية اللي هي بحال (un stage) نعتبروه (un stage) ميداني في مجموعة ديال المؤسسات إنسانية، مقاولات، بأش بحال (un service civil) اللي كيستافدو من التجربة الميدانية اللي هي فالأخير كتكون مهمة جدا، خاصة أن هاذ البرنامج الفكرة الأولى فاش كنا اقترحنا هاذ البرنامج في قطاع الشباب، هي كان موجه للشباب اللي كيوصلو لسن الرشد، وبالطبع كنعرفو بأن (le passage) يعني بأش تدوز من 17 ل 19، ل 20 عام يكون بعض المرات، كيولي عندك حقوق وواجبات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون،

من هذا المنطق يأتي برنامج "متطوع"، وهو برنامج نعتبره، في فريق الأصالة والمعاصرة، مهما جدا لاعتبارات متعددة، أولها أنه يحمل مجموعة من القيم العريقة التي ميزت المغاربة منذ القدم، ولا زالت مستمرة والحمد لله، ويجب الحرص عليها وكذلك تعزيزها واستمراريتها داخل صفوف الشباب اللي هي ثروة الغد والمستقبل كذلك.

وثانها، أنه يجنب مجموعة من الشباب التوجه إلى طرق سلبية أخرى غير مرغوب فيها ويجعلهم يعيشون تجربة متميزة داخل مجتمعهم، وبالتالي إحساسهم بأنهم يقدمون شيء مهما لهذا الوطن.

لقد جاء هذا البرنامج، السيد الوزير المحترم، في وقت مهم عرف منه المغرب هبة تضامنية لمواطنيه عقب كارثة زلزال الحوز والتي أعطى فيها المغاربة صورة تضامنية نموذجية للعالم كله، كما أنه يأتي وبإلادنا تستعد لتظاهرات قارية وعالمية أهمها كأس العالم 2030.

وبالتالي، فإننا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى الرفع من الأعداد المستهدفة بهذا البرنامج، كما ندعو إلى إبرام شراكات مع مجموعة من الفاعلين المعروفين على الصعيد الوطني بمبادرات التطوع حتى تكون حاضنة لهؤلاء الشباب ومشتلا لهم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

نتمنى منكم السيد الوزير المحترم النجاح في مهامكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت عندك السيد الوزير بقات 2 ثواني، تفضل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

أنا بغيت غير نستغل هاذ الفرصة باش نذكر بأن هاذ المشروع.. نعم تكلمت، على الإشكاليات اللي كنعيشوها في الميزانية، هاذ المشروع ما كانش يمكن لو يكون بدون إشراك القطاعات الحكومية الأخرى، العلاقات مع البرلمان، لأن استغلينا القانون اللي دوزوفي مجلس الحكومة باش نقدرو نخرجو هاذ المشروع، التعليم العالي، وزارة الصحة، مجموعة ديال القطاعات اللي ساعدتنا باش يكون هاذ المشروع.

هذا هو أعتقد الإيجابي فهاذ الحكومة مرة أخرى هو هاذ التضامن الملموس اللي كيخلينا نخرجو مشاريع ولو بضعف الميزانيات بعض المرات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني، حول "برنامج جواز الشباب" وهو لفريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة.. تفضلوا السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير المحترم،

أطلقت وزارة الشباب والثقافة والتواصل مشروع جواز الشباب، وهو المشروع الذي انطلق بالرباط وسلا.

لذا، نساءلكم عن هذا البرنامج وتعميمه بباقي جهات وأقاليم المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

ها أنت هضرنا على سلا، السيد الرئيس.

إذن كيف ما ذكرت، هادي سنة تقريبا أعطينا الانطلاقة لهاذ المشروع اللي جا فالبرنامج الحكومي واللي كنعتهروه فقطاع الشباب مشروع مهم جدا، لأنه غيزيد يخلق ذيك الثقة ما بين الشباب والمؤسسات ديال الدولة.

نعم كانت تجربة أولى فجهة واحدة اللي هي جهة الرباط-سلا-القنيطرة.

علاش؟ باش أولا نتعلمو من الأخطاء اللي غنعيشوها بالمواكبة أو بالرسائل اللي غيجيونا من عند الشباب، وحتى كان خص الأطرفي وزارة الشباب يواكبوهاذ العملية لأن هي عملية جديدة ما بغيناش نعموشي حاجة من الأول ونصدقو غالطين وخاطئين مع الشباب، وخاصة أنتوما تتعرفو بأن إذا غلطتي مع واحد الشاب مرة وحدة، يمكن ما يعاودش يرجع، ما يكونش ذاك الإقبال المنتظر، فلهذا كانت تجربة أولى.

اليوم، الهدف والتحدي، تكلمنا على الخدمات اللي تيقدم هاذ جواز الشباب بالطبع في المجال الثقافي والرياضي، فالتنقل في المجال الصحي كذلك، مجموعة ديال الخدمات.

التحدي هو التعميم ديالو على الصعيد الوطني من هنا لأواخر هاذ السنة وبداية السنة المقبلة، وإلى اسمحتي ليا السيد المستشار، النجاح ديال التعميم، بالطبع هو إشراك الجهات - وقبيلة كنت كنتكلم مع السيد المستشار- الجهات هي حليف في نجاح هاذ المشروع، لأن فالأخير التنقل هو من اختصاص ديال الجهات وكنشكر جميع الجهات اللي انخرطت بطريقة إيجابية جدا في هذا البرنامج المهم.

يشملها هذا المشروع، إضافة إلى أن هاته الفترة شكلت فرصة للتفكير في آلية عملية لتسهيل وتشجيع انخراط الجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين في هذا الورش الهام، إضافة إلى توسيع سلة الخدمات الموجهة لهم بالشكل الذي سيمكنهم من الاستجابة لمتطلبات وحاجيات فئة عريضة من هذه الشريحة بالوسطين الحضري والقروي.

وإذا ما كانت هاته الفترة التجريبية كافية، فلقد أصبح من اللازم تعميم هذا البرنامج ليشمل سائر جهات المملكة مع مراعاة الخصوصيات والمؤهلات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة على حدة، وضمان لكافة الشباب الاستفادة من الخدمات والعروض التي تمنحها البطاقة الالكترونية جواز شباب، وخاصة فيما يتعلق بقطاعات التعليم والصحة والنقل والشغل على اعتبار أنها قطاعات تستأثر ببالغ اهتمامهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ندعو إلى تضافر جهود كل الفاعلين من أجل إيلاء عناية خاصة بالشباب عبر توفير خدمات تتماشى مع تطلعاتهم وانتظاراتهم على قدم المساواة بالشكل الذي سينعكس إيجابا على حياتهم الخاصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، باقي لك واحد 20 ثانية.

تفضل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

فقط أنا تنتفق معك السيد المستشار، ومرة أخرى غنستغل هاذ 20 ثانية، باش نقول أن نجاح هاذ العملية هي انخراط جميع المؤسسات.

تكلمت على البعض منهم، ولكن حقيقة راه جميع المؤسسات منخرطة باش تنجح هاذ العملية، نتكلم على (ONCF¹)، نتكلم على مجموعة ديال القطاعات اللي أنا بعدا شخصيا ما كنتش تنعرف بأن تتقدم خدمات للشباب، بما فيهم وزارة الصحة.

فنجاح هاذ المشروع هو نجاح يعني إلى نجح هاذ المشروع هو نجاح الحكومة بأكمله والجهات والجماعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غتجي المرحلة الثانية، يعني الخدمات الأولى اللي غنقدموها للشباب وللشباب فهاذ المرحلة الأولى يعني في إطار التعميم هم خدمات اللي كيقدموها المؤسسات ديال الدولة، ولكن مباشرة السنة المقبلة غنفتحوا باش يكونو خدمات حتى من الخواص ومجموعة ديال شركات مواطنة قدمت الخدمات ديالها ومستعدة توفر بعض الخدمات للشباب والشباب، وهذا هو تحدي مرة أخرى يكون واحد الروح تضامنية، هاذ التضامن اللي عشناه هاذ الأسابيع ببقى، وكنعرفو بأن الشباب والشباب في المغرب في بلادنا عندهم واحد النقص في مجموعة ديال الأشياء، فكان لا بد في ظل هاذ الحكومة المتضامنة أن يكون واحد الرسالة موجبة للشبابنا.

نعطيكم غير واحد الرقم في ظل هاذ التجربة الأولى اللي عشناها في جهة الرباط- سلا- القنيطرة، تقريبا 100 ألف شاب وشابة اللي انخرطوا فهاذ (l'application).

فإذن، المنتظر بالطبع هو الملايين والملايين باش نوصلو، كان لا بد ندوزو من هاذ المرحلة الأولى باش ما نعيشوش مرة أخرى أخطاء في مجال التكنولوجيا أو حتى في المجال ديال الخدمات المقدمة للشباب، لأن راه نتتكلمو حتى على الأطر ديال القطاعات ديال الشباب والقطاعات الحكومية الأخرى اللي خصهم يتأقلمو مع هاذ الخدمات الجديدة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم من أجل التعقيب.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير المحترم.

بداية، أنه بجدية الحكومة في تنزيل مشروع جواز الشباب تنفيذا لالتزاماتها التعاقدية المدرجة بالبرنامج الحكومي، والتي تهم تحديدا الشباب، هاته الفئة التي تعتبر عماد حاضر المجتمعات وقوة مستقبلها.

فبالإضافة إلى مختلف البرامج الحكومية التي تهم الشباب كبرنامجي "أوراش" و"فرصة" وغيرها من البرامج الهادفة، ينضاف هذا المشروع المهم الذي سيتيح لهاته الشريحة المجتمعية الولوج لعدة خدمات بطريقة إلكترونية سلسة ومتاحة للجميع، إضافة إلى الاستفادة من امتيازات وعروض تفضيلية تهم بالأساس الخدمات الثقافية والرياضية والتنقل والإقامة وخدمات أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الفترة التجريبية لجواز الشباب بجهة الرباط- سلا- القنيطرة، ستمكن بلا شك من تدارك متطلبات الشباب التي لم

¹ Office National des Chemins de Fer

العقار، ولكن كنتكلمو حتى على الموارد البشرية، لأن خصكم تعرفو، الأخوات والإخوان، الأترديال الوزارة كين اللي كيمثي للتقاعد، ماشي لايد كيكونو (des postes budgétaires) جداد، راه هادي هي الإشكالية اللي عندنا، فكتلقى بعض المرات غياب موارد بشرية في بعض أقاليم وجهات المملكة.

بعض الجماعات كيجهتو معنا باش نقدمو هاذ الخدمات العمومية، بعض الجماعات هوما براسهم عندهم نقص في الخواص، فكاين غنلجأو وكاين هناك تجربة اليوم اللي غنيداوها فجهة كلميم مثلا هي يكون إشراك الجهة في المجال ديال التنشيط، درناها كذلك مع الجهة ديال الدار البيضاء، إذن احنا خدامين باش التحدي، كيفما قلت قبيلة هو التنشيط.

الشق الثاني، وهو مفهوم ديال الصناعة الثقافية، حان الوقت باش نربطو المجال الثقافي بالمجال الإقتصادي، واحنا نتعرفو بأن التحديات ديال العالم اليوم، التحديات ديال الذكاء الاصطناعي، وتتعرفو بأن الذكاء الاصطناعي اليوم تهديد مجموعة ديال المهن، كنعتبرو بأن باديين يقدر يكون هي الصناعة الثقافية اللي غادي تخلق فرص شغل جديدة، خاصة واحنا هذا الأسبوع عشنا نقاشات كبيرة في مراكش على الاقتصاد وعلى الدور ديال الاقتصاد في العالم، كان هناك ورش حتى على المفهوم ديال الصناعة الثقافية، وكنعتبرو بأن في المغرب للأسف مازال ما كنستغلوش هذا المفهوم هذا، مازال ما استثمرناش ومازال ما خلقناش ذاك الحد الأدنى ديال مناصب الشغل فهذا المجال، وهذا هو التحدي اليوم، وغادي نزيدو نتكلمو عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس، تفضلوا التعقيب.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، السيد الوزير، لا يمكن إلا أن نتفق معكم على أهمية الإجراءات والتدابير المتخذة والتي تعكس الحرص الحكومي البارز للنهوض بأوضاع قطاع الثقافة ببلادنا من خلال تدابير دعم قاعات السينما والمسارح ومختلف قاعات العروض والمواسم الثقافية، والتي مكنت من تجاوز تداعيات جائحة كورونا على قطاع الثقافة، ومن نفخ غبار الإغلاق على قاعات السينما والمسارح والقاعات والمواسم الثقافية.

وهنا، السيد الوزير، من الضروري أن نقف وقفة تأمل استشرافية للقطاع بالتساؤل عن: ما الذي تحتاجه هذه القاعات لتحويل التحديات المطروحة إلى فرص لتطوير القطاع وتشجيع الإقبال على العروض

نتنقل إلى السؤال الثالث للفريق الاستقلالي، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين لبطس السؤال.
تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير التي اتخذت للتخفيف من الانعكاسات السلبية لتداعيات جائحة كورونا على قطاع الثقافة، خصوصا على مستوى دور السينما وقاعات العروض والمواسم الثقافية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

التدابير نقدرو نقسموها على جوج إلى جات على خاطر ك السيد المستشار.

كاين الخدمات العمومية اللي تتقدمها الوزارة للمواطنين والمواطنين المغربية، وكاين بالطبع مفهوم ديال الصناعة الثقافية اللي غادي نتكلمو عليه كذلك في السؤال المقبل.

الخدمات العمومية بالطبع منذ سنتين دابا من بعد نهاية كوفيد كان هناك مجهود جبار من طرف القطاع باش يحاول يتجاوب مع المطالب ديال المغربية، وهناك مطالب أنتوما تتعرفوها في الجهات، خاصة في العالم القروي اللي ما قدرناش لحد الآن نتجاوبو معها.

هاذو خدمات عمومية كنتكلم على (les conservatoires de musique)، ديور الثقافة والتنشيط اللي خصو يكون وراء هاذ ديور الثقافة، وزيد وزيد من الخدمات اللي كتقدمها الوزارة.

كاين هناك اجتهاد، وأنا كنعتبر بأن حتى اللي تكلمنا عليه قبيلة جواز الشباب غيزيد يضغط على القطاع وعلينا كاملين في الحقيقة، حتى على الجماعات والجهات، باش إما دار الثقافة تكون خدامة ولا ما تكونش.

وفي هذا الإطار، أنا قلتها مرارا وتكرارا ونعاود نقولها أن الاجتهاد خصو يكون اجتهاد مشترك للجميع، علاش؟ لأن التنشيط هو إختصاص مشترك، وفي هذا الإطار حتى الاتفاقية الجديدة اللي غادي نخدمو عليها فاش تيكون واحد النقص في بعض الأقاليم والجهات بالنسبة (les infrastructures) ما بقيناش فقط كنطلبو أنه يكون

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الرئيسة والسيدة المستشارة.

نعم، كيفما كتعرفوكاين هناك اهتمام كبير في المجال ديال الصناعة الثقافية كيف ما ذكرت قبيلة، وكنعتيرو من الأولويات ديال الوزارة.

فقط، علاش فقط؟ لأن التحدي هذا من التحديات ديال هاذ القرن، إما غتخرطو فهاذ المجال، وغيولي المغرب حتى هو كيستافد من مفهوم ديال الصناعة الثقافية، وغنخلقو مهن جديدة كيفما ذكرت قبيلة، يا إما في ظل التحديات ديال هاذ القرن غيمشيو مجموعة ديال المهن، وغنبقاو بلاش، وما غيكونش هناك بديل للشباب.

فالיום إلى كان شحال هاذي (c'était un luxe)، اليوم ضرورة، ضرورة، احنا ملزمين باش ننجحو هاذ الورش.

وفهاذ الإطار، مجموعة ديال المجالات بالمفهوم ديال الصناعة الثقافية بدينا نستثمرو فيها، اسمحولي نتذكر قبيلة، السيد المستشار تكلم على القاعات السينمائية، نعم، المفهوم ديال القاعات السينمائية فيهم جوج مجالات:

المجال ديال الثقافة للقاعات السينمائية، ما بقاتش عندنا هاذ الثقافة ديال القاعات السينمائية، هنا خدامين فيها، واستثمرت الوزارة في مجموعة ديال القاعات اللي غنخلو البعض منهم يعني ف شهر 11 إن شاء الله.

وصناعة أخرى اللي عندها مداخيل كبيرة على الصعيد الدولي، المغرب مازال ما كيستافد منها هي الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية، اللي كانت هناك فرصة كذلك تكلمنا عليها مرارا وتكرارا، كنعتبر بأن عندنا فرصة تاريخية باش نستثمرو فهاذ المجال، (la preuve) هو أن هاذ الأسبوع، مقابلة كبرى على الصعيد الدولي استقبلناها الاثنين، غير البراج، وغتدير جولة هذا الأسبوع، وعروضات على المغرب باش يجي يساهم فالسوق الدولي اللي كاين فسيول فكوريا، والفكرة هي أنها تكون شراكة باش يكون استثمار فهاذ المجال.

علاش؟ لأن عندنا الأرضية ديال هاذ المجال، عندنا كليات اللي كيكونو الشباب والشابات في المجال ديال الذكاء الاصطناعي ديال (Coding)، بالطبع عندنا مثقفين، عندنا فنانات وفنانين اللي كيبدو فالرسم واللي محتاجينو فهاذ المفهوم ديال الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية، كذلك كتاب، يعني الأرضية كاينة، باقي فقط كيفما نجحنا فصناعة السيارات وفي الصناعة ديال الطائرات، أننا يكون واحد الاستراتيجية شاملة وكاملة، وهاذ الشي اللي خدامين عليه مع الشركاء ديالنا، باش يكونو الاستثمارات الأولى.

وعكس الصناعات الأخرى، الاستثمار في الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية يعني نقدرولو خفيفة، بأن ما كاينش ذاك الثقل

الثقافية بمختلف القطاعات والتظاهرات الثقافية؟

بيد أن تحقيق ذلك، السيد الوزير، يحيلنا على العديد من الإكراهات والقيود والتي ترتبط في جزء كبير منها بالبدائل التي يوفرها التقدم التكنولوجي والتقني والمعلوماتي، وما نتج عنه من تزايد الاهتمام والإقبال على المنصات الإلكترونية، خصوصا بعد فترة الجائحة.

وهنا وجب التأكيد، السيد الوزير، أن المنصات الرقمية لا يمكن البتة أن تشكل بديلا مستداما للقطاعات السينمائية والفنية والتظاهرات الثقافية في مرحلة ما بعد "كوفيد-19"، وأن أزمة القطاعات السينمائية كانت خائمة قبل الجائحة وعايشت في السابق موجات مشابهة، لكنها لم تختفي وهو بالضبط ما حصل في فترة انتشار شاشات (Screen X) و (Imax) و (3D)، فمهما تطورت الأجهزة والتقنيات ووفرة بدائل افتراضية، فهي لا يمكن أن تحل محلها، لكن ذلك شديد الارتباط بقدرة الوزارة على تشجيع العمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وإدماجها في عمل هذه الدور وفي تنظيم المواسم الثقافية بالنظر للدور الهام الذي من الممكن أن تضطلع به في تحسين وعصرنة هذا المنتج الثقافي.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع حول "دعم وتطوير قطاع الصناعة الثقافية".

وأعطي الكلمة لاحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير عن تصور وزارتك لدعم قطاع الصناعة الثقافية والإبداعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

بالنسبة (les infrastructures) بالنسبة للمجال ديال السيارات أوديال الطيران.

فلهدا هذا المجال مهم جدا، الاستثمار اللي خصويكون هو فالموارد البشرية، في الإنسان، في الشباب وفي الشبابات، واحنا غاديين فهاذ المجال، وإن شاء الله بإذن الله غننجدوهاذ العملية، باش نخلقوا الأمل ونخلقوا فرص شغل لشبابنا، وهذا هو التحدي كذلك للحكومة، أننا نعطيوا فرص الشغل للشباب والشابات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة الرئيسة للتعبير.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم وعلى الجهود القيمة التي تقوم بها والتي ساهمت في تقدير دور الصناعة الثقافية والإبداعية ببلادنا.

تعتبر هذه الصناعات عنصرا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في تعزيز التراث اللامادي لبلادنا، وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد الاعترافات بفكرة اندماج الثقافة، ونحييكم على الجهود المبذولة بالتعاون مع الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقنية وتقييم السياسات العمومية لتقييم هذا الاندماج بشكل أفضل.

السيد الوزير،

تشكل الثقافة ركيزة للسياحة، وتعتبر عنصرا هاما للقوة الناعمة وفي جذب وتوحيد الجالية المغربية في جميع أنحاء العالم.

وللتأكيد على هذا الواقع، قرر الاتحاد العام لمقاولات المغرب في سنة 2017، تأسيس فيدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية، حيث نظمت أول مناظرة وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية بالتعاون مع وزارتك في سنة 2019.

السيد الوزير،

يعد دور القطاع الخاص أساسيا في تحقيق مهنية هذا القطاع لكي يكتسب مكانه الكامل وإمكانياته الهائلة، وبلغت الأرقام، هذا القطاع المعروف بنموه السريع يمكن أن يساهم بنسبة تصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030.

وخلال اجتماعات البنك الدولي والصندوق النقد الدولي بمراكش، ولأول مرة تمت مناقشة الصناعات الثقافية والإبداعية، وضرورة إيجاد حلول لتمويل هذه الصناعات بهدف الاستفادة الكاملة من إمكاناتها، حيث تعتبر قطاعات ناشئة، وقادرة على توفير الكثير من فرص العمل

للشباب.

لذا، فمن الضروري على الوزارة أن تستهدف إصلاح جودة الإنتاج للجهات الفاعلة من خلال دعم سلسلة القيمة الخاصة بالصناعات الثقافية، وتحديد معايير الجودة والمراقبة.

السيد الوزير،

وفي الأخير، فإننا ندعو إلى التعجيل - وندعو كذلك البرلمان - بإصلاح هذا القطاع من خلال وضع تشريعات متقدمة بحيث تواكب أهمية هذا القطاع وتطوير التطور الكبير الذي يعرفه، وكذا تشجيع التصدير، السيد الوزير، تصدير الإنتاج الثقافي والإبداعي الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

أنا غير أستغل الفرصة بأن الفريق المحترم هو اللي طرح هاذ السؤال باش حتى أنا يكون عندي طلب باش المقاولات المغربية حتى هوما يستثمرو فهاذ المجال، لأنه الشباب المغربي اليوم مستعد ومحتاج اللي يثق فيهم، وخاصة.. نعم احنا غنجيبو مستثمرين أجانب وأبنائك دولية ولكن محتاج أن المقاول المغربي يثق فيه ويدعمو ويستثمر فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الخامس حول "وضعية الفضاءات الثقافية في المناطق الجبلية النائية" لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا، السيد عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تعاني سكان العالم القروي بالمناطق الجبلية من فقدان لدور الشباب والفضاءات الترفيهية للتربية والتثقيف.

ماهي الإجراءات والتدابير اللازمة التي تنوون القيام بها من أجل توفير هذه الفضاءات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أنا أشاطر رأي السيد المستشار، أن كايين هناك نقص في العالم القروي في العموم، ولو نذكر بعض الأرقام راه 44% ديال دور الشباب اللي عندنا على الصعيد الوطني كايينة في العالم القروي.

ولكن الإشكالية ماشي هنا، واخا كايينة 44%، 44% هي تقريبا واحد 300 وشي بركة، راه فهاذ 300 وشي بركة شحال من وحدة حالة؟ إذن وهاذوك اللي كايينين بعدا واش كنستغلهم؟

وهذا هو النقاش اللي جبدهنا قبيلة كذلك، واش عندنا الموارد البشرية اللازمة في القطاع باش يكون واحد التنشيط؟

فلهدنا، احنا كنفكرو فالقطاع ما غاديش نبقاو نبيكو على بعضيتنا، أو نتخاوبو وراه وزارة المالية ولا شي حاجة، لا كنفكرو اليوم، في شراكة مع المجتمع المدني، مع الجماعات، مع الجهات، باش تكون واحد الطريقة جديدة للتنشيط داخل ديور الشباب اللي كايينة حاضرة فالعالم القروي بالخصوص، وهنا كان غياب ديال الموارد البشرية، لأن غير قبل ما نجي عندكم كان واحد الاجتماع مع الأطر الوزارة، وكنشوف الأطر اللي عندنا فبعض ديور الشباب كتنلقى 1-1، عكس فالمدن كتنلقى 6-7؛ 7-6 فكاين هناك إشكالية.

فلهدنا هذا هو الجواب اللي بغينا نعطيو.

ثانيا، ولو كايين هاذ 300 ديال دور الشباب فالعالم القروي كايين نقص ما كافيش باش يتجاوب مع مطالب الشباب والشابات فالعالم القروي.

فلهدنا، درنا مجموعة، تكلمنا على واحد المبادرة السنة السابقة، وغادي تبدا فأواخر هاذ السنة هي ديال المكتبة المتنقلة (les bibliobus) اللي غتبتدا فعليا في شهر 12، أو أوائل شهر واحد، وهذه فرصة باش الأنشطة الثقافية هي اللي تمشي عند الشباب، خاصة أن كايين هناك إشكالية في العالم القروي، تتلقى المسافة كبيرة جدا وفيين ما درت البناية غتلقى إشكالية مع جماعة أو جماعة أخرى، هاذي من المعاناة اللي تنعيشوها كذلك.

فلهدنا كان هاذ الاقتراح، غنخرجو اليوم 2 من المكاتب المتنقلة في أواخر هذه السنة، باش تكون تجربة أولى، وإلى نجحت هاذ التجربة وكان هناك إقبال عليها من طرف الشباب والشابات، إلا لم لا تعميمها حتى المفهوم ديال ديور الشباب المتنقلة، باش تولي هي كذلك كتنقل في العالم القروي وباش نتجاوب مع هاذ الإشكالية.

ولكن أنا تنقولها لكم وتنعاد الإشكالية ديال الموارد البشرية هاذي

إشكالية كنعبرها مشتركة بيننا جميعا، علاش تنقولها في مجلس المستشارين؟ لأن تنعرف بأن الإخوان والأخوات تيمثلو الجماعات، وتيمثلو الجهات، عندكم واحد الدور اللي خصنا نلعبوه، أنا تنشكر في الحقيقة مجموعة ديال الأخوات والإخوان تيلعبوها دور، لأن كايين هناك شراكات اليوم مع الجهات بدون هاذ الشراكات راه ما يمكنش كاع هاذ الوزارة تتحرك، لأن الميزانية ديالها الله يكون في العوان، ولكن النجاح ديال هاذ البرامج راه بكم، وتندشركم مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السي عبد الإله، تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفجل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

نحن سعيدين جدا بالتدخل والترافع على موضوعات هاذ الفضاءات الثقافية في المناطق الجبلية النائية بالمغرب، لما يكتسي هاذ الموضوع من أهمية بالغة، وهي فرصة مواتية لنشكركم السيد الوزير على كل الجهود التي تقومون بها.

وكما تعرفون أن الثقافة ليست فحسب مصدرا لتنمية قدرات الفرد، وإنما شرطا ضروريا لبناء مجتمع ديمقراطي وعيش مشترك متناغم يتناسب مع ثراء المغرب وتنوعه الثقافي.

كما يمكن لها أن تصبح قطاعا مهما لخلق فرص الشغل والثروة، خصوصا أن المناطق الجبلية تتميز بتنوع في خصائصها الطبيعية ومواردها التربوية، التي تشكل رأسمالا تنمويا بامتياز، ينبغي تثمينه واستثماره.

لكن رغم توفر المناطق الجبلية النائية على كل هذه الإمكانيات والموارد، إلا أنها تعرف تأخرا في مجالات التنمية الثقافية والفنية والرياضية ونقصا هائلا في مجال البنيات التحتية والخدمات الأساسية والفضاءات الثقافية.

إن بلادنا بذلت مجهودا مقدرًا في تنمية هذه المناطق، إلا أن بعض البرامج المتعلقة بالثقافة تكاد تكون منعدمة في المناطق الجبلية، وبعضها أبانت عن محدوديتها في تثمين المؤهلات الثقافية بهذه المناطق.

وفي هذا الصدد، وفي ميدان الحفاظ على التراث المعماري للمملكة المغربية، أذكركم السيد الوزير، بتأهيل الهي البرتغالي لمدينة أزموور والجديدة، التي هي من المعالم التاريخية المشهورة ببلادنا، والتي تشكل جزءا من ذاكرتها، كما يرجع تشييدها إلى القرن السادس عشر الميلادي، إلا أن الإهمال الذي قد أطلها في أمس الحاجة إلى من يحمره من مظاهر النسيان التي تحفه من كل جانب، رغم أنه مصنف ضمن التراث

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أخبركم بأن الوزارة بصدد إعداد مشروع نص قانوني تحدث بموجبه مؤسسة للرعاية للفنانين والمبدعين المغاربة تتولى القيام بمجموعة من المهام، أذكر من بينها:

- النهوض بالأوضاع الاجتماعية والمادية للفنانين والمبدعين المغاربة؛
- تكريم المثقفين والمبدعين؛
- المساهمة في خلق توازن بين الوضع الاعتباري والاجتماعي للمبدع والمثقف؛
- القيام بحملات تحسيسية وتواصلية لتحسين صورة المثقف والفنان بالمجتمع؛
- ونشر ثقافة الاعتراف والمبدأ والاحترام.

وقد قامت الوزارة بإدراج هذا المشروع في مسطرة المصادقة في أفق التوقيع عليه من طرف القطاعات المعنية والنشر بالجريدة الرسمية.

وبالموازاة مع هذه المبادرة المهمة أطلقت الوزارة منذ فترة مبادرات أخرى تهدف إلى الارتقاء بوضعية الفنان المهنية، المادية والاجتماعية، كندكر البعض منهم:

- تمكين الفنانين والتقني والإداري للأعمال الفنية من البطاقة المهنية للفنان في صيغتها الجديدة والتي تمنحهم مجموعة من الحقوق المرتبطة أساسا بالأولويات في التشغيل والحماية الاجتماعية وضبط العلاقة التشغيلية؛

- تخصيص دعم مالي سنوي لفائدة الفنانين بصفة عامة والرواد بصفة خاصة، كهم مجالات متعددة؛

- تفعيل الإجراءات والمساطر المرتبطة بالرعاية الاجتماعية للفنانين، خصوصا ما يتعلق بالتغطية الصحية، حيث ستكون لهذه الإجراءات انعكاسات إيجابية على الوضعية الاجتماعية للفنانين.

وفيما يتعلق بمجال حقوق المجاورة ومجال حقوق التأليف والملكية الفكرية، عملت الوزارة على تحيين قوانين وتشريعات متعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث مكنت الإصلاحات التي أطلقتها الوزارة من تعزيز مكانة ودور المكتب المغربي لحقوق المؤلف ودعم استقلالته في الإشراف على عمليات الاستخلاص والتوزيع.

إضافة إلى ما سبق، تواصل الوزارة أيضا تمويل التعااضدية الوطنية

العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "اليونسكو" منذ 30 يونيو 2004.

وعليه، ألتمس منكم إعطاء العناية الخاصة لهذه المعلمة وأن تجعلوا منه نموذجا للنهوض بكافة المعالم الثقافية، وخصوصا المناطق الجبلية والناحية بجميع ربوع المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

فقط بالنسبة للمآثر التاريخية التي تكلمت عليهم، السيد المستشار، بالنسبة للجديدة كايين هناك اتفاقية مع وزارة الإسكان، وراه بدا العمل باش يتم الترميم، لأن بالطبع معلمة تاريخية مهمة جدا، كايين المآثر التاريخية الأخرى اللي تتعرفها المملكة.

بالنسبة لأزمور كذلك كايين هناك اتفاقية مع جهة الدار البيضاء، وغادي يبدأ العمل ديال الترميم يعني في الأشهر المقبلة، يعني باش تطمان في هاذ المجال.

بالنسبة للنقطة اللي ما تكلمت عليها قبل واللي مهمة جدا، هو في إطار الشراكة مع وزارة التعليم، تنفكرو كذلك أن المدارس اللي كايينة في العالم القروي يعني نحاول كيف ما الملاعب تحلو في خارج يعني الساعات ديال الدراسة، غنفكرو كذلك مع وزير التعليم باش يكون، نحاولو نفتحوهم باش يكون هناك أنشطة ثقافية وشبابية في غياب بعض المرات (des infrastructures) اللي كيكونو في بعض الأقاليم والجهات ديال المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة شيماء الزمزمي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزمي:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل إحداث قانون مؤسسة الفنان في حيز الوجود في أقرب الأجل والتي سيوكل إليها الاعتناء بالمشكل الاجتماعي للفنانين المغاربة.

شكرا.

الذي يجعل على أن هذه الأرض التي تجمعنا ما يستحق الحياة، وأن المغرب كان ولا زال بلد السلم والسلام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.. شكرا لكم.

إذن، ننتقل إلى السؤال السابع حول "الحصيلة المرحلية للإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير عن الحصيلة المرحلية للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أخبركم أن قطاع الشباب انخرط في إحدى الولايات الحكومية السابقة في الجهود الرامية إلى إعداد إطار موحد للخدمات القطاعية المقدمة لفائدة الشباب، وذلك بالمساهمة في إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب 2015-2030 التي تم عرضها على المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 3 أبريل 2014، يعني قبل ما نكونوا حنا.

إلا أن هذا المشروع لم يستكمل مسطرة المصادقة عليه، فهذه الإستراتيجية التي تتكلمو عليها ما عمرها ما وافق عليها شي واحد، لا الحكومات السابقة، لا الحكومة الحالية.

ولكن في ظل ما يعرفه المغرب وبلادنا من حضور قوي للشباب والشابات، هاذ الشيء علاش تكلمنا احنايا على جواز الشباب، اعتبرنا أن جواز الشباب هو الجواب اللي غنعطيو للشباب والشابات باش نقدمولهم جميع الخدمات المشتركة التي تقدمها القطاعات الحكومية والإدارات وزيد وزيد من.. حتى الخواص الي قلنا غينخرط معنا فهاذ العملية.

فلهذا نتكلمو على واحد الإستراتيجية التي ما عمرها ما وافق عليها

للفنانين، تقريبا 4 مليون درهم إلى جانب احتفاء الوزارة بالفنانين وتكريمهم في جميع أنشطتهم الثقافية والفنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على تفاعلهم الإيجابي وعلى جوابكم المتضمن لمبادرة إحداث قانون مؤسسة الفنان، وهي إشارة قوية تؤكد بالملحوس ما تبدلونه من مجهودات جبارة بغية إخراج هذه المؤسسة لحيز الوجود، انسجاما وتناغما مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية وفي كل مناسبة إلى الإسراع بتنزيل وتعميم ورش الحماية الإجتماعية بهدف محاربة الهشاشة والفوارق الاجتماعية داخل كل الأوساط والفئات المجتمعية، بما فيها فئة المثقفين والفنانين، وهي الفئة التي ساهمت ولا زالت في تعزيز وتقوية أسس الهوية المغربية متعددة الروافد والغنية بتنوعها الذي يشكل مصدر قوتها.

إن الاهتمام بهذه الفئة ليس من باب التفضيل، بل هو من وعي أكيد بالدور المحوري الذي لعبه المثقف والفنان المغربي في مسلسل الإصلاح الديمقراطي وبناء أسس مشروع مجتمعي متماسك له القدرة والقوة على مواجهة التحديات التي بات يعرفها المحيط الإقليمي والدولي، والذي أصبحت فيه الدبلوماسية الثقافية أحد أبواب تحقيق عدالة اجتماعية بكل تجلياتها.

وبالتأكيد أن هذا لم يأت إلا برعاية هذه الفئة، التي عانت ولسنوات هشاشة اقتصادية واجتماعية، خاصة جيل الرواد الذي كان له الفضل في المساهمة في بناء قيم مغرب الإنجازات ومغرب التحدي.

لهذا، بات من أكبر التحديات اليوم تنزيل القوانين التنظيمية لقانون الفنان وأيضا النص التنظيمي لقانون المؤسسة الاجتماعية من أجل توفير الحماية والعيش الكريم مع الحفاظ على وضعهم الاعتباري الذي يعتبر إرثا رمزيا لهم وللجيل اللاحق.

السيد الوزير المحترم،

نحن داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، لنا كامل الثقة في المجهودات المبذولة من طرفكم من خلال المقاربة التشاركية من أجل وضع أرضية صلبة تكون المرجع الأساسي لدعم الإبداع والمبدعين وتقوية مجهودهم المادي والرمزي، باعتبارهم سفراء للثقافة والهوية المغربية ويسعون جاهدين لصناعة القيم ونشر مبادئ السلم والسلام

هذه الفوارق، حتى يتسنى لجميع الشباب المغربي الاستفادة من نفس الفرص مهما كانت مكانتهم الإجتماعية وانتماءاتهم المجالية.

إضافة إلى هذا لانزال نرى، السيد الوزير، الحالة المتدهورة لبعض دور الشباب في عدة مناطق ببلادنا مقارنة بنظيرتها في المدن الكبرى، مع غيابها في المناطق القروية والنائية.

نسجل اليوم، أن وضعية الشباب في جميع السياسات العمومية، مازال يطغى عليه منطق التدبير القطاعي وغياب الالتقائية وكثرة البرامج والمخططات بدون حتى نتيجة ملموسة لتعود بالنفع على شباب بلادنا، ولهذا راه ما غادي نحققو والو إذا بقينا غادين بنفس هاذ الوتيرة، خصوصا وأن شباب البلاد تبتطور بطريقة جد متسارعة وغير مسبوقة. هذا علاش خصنا ننسق جديد في التعامل مع هذه الفئة.

وأخيرا، السيد الوزير، إننا في الفريق الاشتراكي للمعارضة الإتحادية نثير انتباهكم إلى تراجع وزارتك بشكل ضمني عن تنزيل هذه الإستراتيجية، أمام ضعف المواكبة الإعلامية لهذا التحدي الرئيسي.

الشباب هم مستقبل البلاد ومشاركتهم مؤشرمهم في قياس خطوات الانتقال الديمقراطي، وبالتالي ندعوكم للاهتمام بهذه الشريحة ولنضع الثقة في الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هنا ما غنتفقوش السيد المستشار، لأن الشباب ليس هو المستقبل بل هو الحاضر.

وهاذ الحكومة متفقة معك على الإستراتيجية ديال 2014 وحتى ل 21، ما عمرها ما دارت، وفاش جينا ف 21 حاولنا نجيبو مجموعة ديال المشاريع والبرامج باش يكون واحد التجاوب إيجابي مع الشباب والشابات، لأن الشباب والشابات هوما الحاضر.

إلى بقينا تنقولو المستقبل وبقاو تسناو، لا، احنا كنتفاعلو معهم اليوم، والإشكالية ديال التشغيل هي اللي تكلمت عليها قبيلة، فاش تنقول بأن قطاع الثقافة خصوصه كذلك يساهم في المجال الاقتصادي ويخلق مناصب الشغل، ويكون استثمار في المجال ديال الثقافة، إلا لمن هاذ الشي؟ للشباب اللي كاينين اليوم، ماشي ديال غدا، للحاضر ذكرو معايا هاذ القضية عفاكم، راه الشباب بغا الحلول اليوم، إلى جينا نقولولهم راه حتى ل 2030 عاد نجيب لكم الحلول، ما بقاوش شباب

حتى واحد كيصعب علينا، وهاذ الشي قلتو في مجلس المستشارين وقلتو كذلك في مجلس النواب.

يمكن لنا نتكلمو على البرنامج الحكومي وما قدمته الحكومة للشباب والشابات، ومرة أخرى جا فالبرنامج الحكومي جواز الشباب يعني بالحرف، وها علاش مشينا فهاذ التوجه.

زائد على هذا، الاستراتيجية اللي ما وافقاتش عليها الحكومة السابقة في 2014، ونذكركم ما بين 2014 و2021 دازت 7 سنين فبالطبع حتى المنتظرات ديال الشباب تغيرت وتبدلات، لأننا نعيش اليوم بالطبع العالم غادي وكيبتدل دغيا دغيا، يعني التغيرات وحتى التطور التكنولوجي.

فلهذا، اليوم مشينا فهاذ المجال والجواب اللي اعطت الحكومة بالرقمنة وبالمفهوم ديال التطبيق يعني (l'application) إلا وهو التجاوب مع ما يعيشه الشباب اليوم ومع المطالب ديال الشباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إننا نرى في الإستراتيجية الوطنية للشباب الوثيقة المرجعية للسياسات العامة وبوصلة لتدخلات القطاعات ذات الصلة بالشباب، على اعتبار أن الشباب المغربي فاعل أساسي ومتفاعل مع دينامية البناء والتنمية في بلادنا.

لكن على مستوى التنزيل، وبعد 8 سنوات من وضع هذه الإستراتيجية، لم نلمس بعد الإدماج الحقيقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لفئة الشباب المحرومة، إذ لانزال نشهد على نفس الإشكالات المرتبطة بصعوبة الوصول إلى العمل والعمل غير المهيكل وظروف العمل الهشة وضعف المشاركة في الحياة الإجتماعية والمجتمع المدني، علاوة على الفقر وغيرها من العوامل التي تؤثر كلها بشكل أكبر على الشباب بصفة عامة، وذوي المستويات التعليمية المتدنية وشباب المناطق القروية بصفة خاصة.

كنا ننتظر بعد هذه المدة أن نرى ونسائر الإجراءات الحقيقية من قبيل تعزيز القدرات الناعمة والمهارات المطلوبة في سوق الشغل، مهما كان المستوى التعليمي للشباب بحيث يجد ذاته في سوق الشغل، ويصبح فاعلا داخل المجتمع بالشكل المطلوب وأيضا من أجل الدفع لتقليص

وسيتم الحرص على أن يكون هذا النظام الأساسي نظاما متطورا يستجيب للطبقة الشغيلة للمكتب، على ألا يقل عن الوضعية الحالية التي يتمتعون بها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم الرفع من القيمة التعويضية الممنوحة للأطر والمستخدمين بالمكتب منذ يناير 2022، من أجل تشجيعهم على بذل المزيد من الجهود للنهوض بقطاع تدبير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ببلدنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشيد بجو الحوار والتعاون الذي يطبع العلاقة ما بين إدارة المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والنقابة الوطنية لأطر ومستخدمي المكتب المغربي لحقوق المؤلف، المنضوية تحت لواء الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

ونعتبر أن هذه العلاقة النموذجية يجب أن تشكل أرضية صلبة لاطلاع المكتب بمهامه وصلاحياته، وكذا المزيد من النهوض بالأوضاع الاجتماعية لأطر ومستخدمي المكتب.

نعتبر في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب أن تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لمستخدمي وأطر المكتب يتطلب، وجوبا، التسريع بإعداد وتنزيل النظام الأساسي للموارد البشرية، الذي نتطلع إلى أن يكون نصا محفزا، يثمن المكتسبات المحققة، ويمنح حوافز تفتح آفاق جديدة وواعدة للعاملين وللعمالات.

نشيد بالمجهودات المقدرّة التي ما فتئ يبذلها جميع العاملين في المكتب، وذلك حتى يظل المكتب في مستوى تطلعات المبدعين والمؤلفين والفنانين.

ونشيد بالعمل المهم الذي تقوم به جمعية الأعمال الاجتماعية بالمكتب، والتي تمكنت بفضل نضالات الشغيلة والتعاون التام للسيدة المديرية من تحقيق مجموعة من المكتسبات المهمة، وندعو إلى الرفع من الاعتمادات المخصصة للجمعية، بما يمكنها من تطوير منظومة الخدمات.

وفي الأخير، إن توالي موجات الضغوطات التضخمية يفرض اليوم علينا جميعا إيلاء عناية خاصة بالخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين والمستخدمين، فليس من المعقول أن نتركهم فريسة

ذلك الساعة هما أصلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

السؤال الثامن حول "الأوضاع الاجتماعية لمستخدمي المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن المجهودات المبذولة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لمستخدمي المكتب المغربي لحقوق المؤلف وللحقوق المجاورة، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أود الإشارة إلى أن هذه الوزارة تولي كامل العناية والاهتمام للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وخاصة الأطر والمستخدمين العاملين بها، نظرا للأهمية والدور الذي يقوم به هذا المكتب في الحقل الثقافي المغربي ولفائدة المثقفين والمبدعين المغاربة.

هذا، وبعد استكمال الترسنة القانونية للمكتب، من خلال إصدار كل من القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي والحقوق المجاورة والقانون رقم 66.19 المتتم والمغير للقانون 02.00 وصدور المرسوم التنظيمي للقانون 25.19 الذي يحدد الهياكل التديبيرية للمكتب وعلى رأسها تمثيلية المجلس الإداري، فإن المكتب سيعمل على إعداد نظام أساسي خاص بالأطر والمستخدمين، يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المادة 33 من القانون رقم 25.19 التي تنص على الحفاظ على الوضعية التي تتمتع بها الموارد البشرية للمكتب.

أنا نتكلم خاصة على قصر الباهية، قصر البديع اللي جاو في وسط المدينة، كذلك إلى تكلمنا على تارودانت، على ورزازات، مجموعة ديال المآثر اللي كيتمكن لها تهدد الحياة ديال المغاربة، فكانت فالدقائق الأولى الهم هو تأمين هاذ الأماكن باش ما يطيحوش، باش هاذ الأسوار دياهم، هاذ القصور ما يطيحوش، باش ما يشكلوش خطرا على الساكنة.

إذن التأمين اللي تدار فالأيام الأولى، كيفما شفتو كان هناك لقاءات ديال القطاعات المعنية تحت رئاسة رئيس الحكومة شبه يومية باش يتعطاو الإمكانيات ويتدارو (les appels d'offres) باش يخدمو فهاذ المجال.

من بعد كان تحدي آخر أنه أسابيع قليلة من بعد كان هناك نشاط مهم في مدينة مراكش اللي هو الجمع العام للبنك الدولي و(FMI)، وكان التحدي عند وزارة الثقافة هو نفتحو المآثر التاريخية اللي كيجيو لها السياح بما فيهم "قصر الباهية" وقصر "البديع"، والحمد لله نجحنا في هذا التحدي، لأن الأحد الماضي فتحنا هاذ المآثر التاريخية تقريبا النسبة ديال 70 حتى لـ 80%، لأن كايين بعض الأماكن اللي خصها واحد الاجتهاد ف (la reconstruction) عاد غيتدار واحد العمل مع المختصين في هذا المجال.

وكاين بالطبع إشكاليات أخرى ديال بعض المآثر اللي طاحت (complètement) كنتكلمو على "تنمل" لأن كاين لجنة مشتركة ما بين وزارة الثقافة والأوقاف والقطاعات المعنية الأخرى باش يتدار واحد العمل اللي خصوصية ديال الوقت.

الاجتهاد اليوم باش أي حاجة تضررت من طرف الزلزال إلا وغنرجعوها كيف ما كانت، وكاين هناك التحدي أن نحاولو كذلك نزيدو نستثمرو فهاذ المآثر التاريخية باش نرجعو - لما لا - للبعض منهم ذيك الجمالية اللي كانت عندهم فالقرون السابقة، وهنا كنتكلم على "قصر البديع" وكنتكلم على ورزازات ومجموعة من المآثر اللي عندها واحد الدور مهم، وهذا هو التحدي اللي كان عند الحكومة، والنقاش اللي كان ماشي غير نرجعو ذيك الشي كيف كان. وهاذو تعليمات ديال سيدنا الله ينصرو، راك شفتو فالبلاغ الأخير اللي كان هو البنائيات (la reconstruction)، ولكن حتى كيفاش نرجعويكون واحد الاستثمار إيجابي في هذه المناطق اللي عاشت هذه الكارثة، وباش نيينو حتى للمواطنات والمواطنين ذاك التضامن اللي كان خصو يستمر، ما خصوش فقط يوقف فهاذ الأسابيع الأولى، مازال مستمر.

واليوم القطاعات الحكومية المعنية دايرة الواجب باش إن شاء الله بإذن الله نسرعو المسيرة اللي غاديين فيها دابا، وأعتقد بأن فالأواخر ديال هاذ السنة الترميمات الأولى غتبان في مجموعة ديال المآثر.

شكرا.

للارتفاعات المتوالية في الأسعار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل معكم إلى آخر سؤال وجه إلى القطاع الذي تشرفون عليه في هذه الجلسة، ويتعلق "بتضرر بعض المآثر التاريخية من الزلزال الذي عرفته بعض مناطق المغرب".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

للأسف زلزال الحوز الأخير خلف مجموعة من الأضرار بمجموعة من المآثر السياحية.

نسائلكم، السيد الوزير، على حصيلة الجرد الذي قامت به الوزارة ديالكم والمبادرات اللي قامت بها من أجل إعادة ترميم هاذ المواقع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، على هاذ السؤال المهم.

وأستغل هذه الفرصة باش نعاودو.. عزاؤنا واحد في ضحايا الزلزال وللمغاربة اللي فقدو عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم، والشفاء العاجل بالطبع لضحايا الزلزال.

كيفما كتعرفو، مباشرة بعد هذه الكارثة، إلا وكانو هناك اجتماع اللي ترأسهم جلالة الملك الله ينصرو، وكان هناك تعليمات سامية فهاذ المجال لجميع القطاعات، بالطبع بما فيهم قطاع الثقافة، اللي انخرط في الأيام الأولى، في الدقائق الأولى اللي بغيت نقول، باش، أولا، حيث علاش؟ لأن بعض المآثر التاريخية كيفما كتعرفو جات فوسط المدينة، والتخوف الأول اللي كان عندنا هما يخلقو، هاذ المآثر التاريخية يوليوا كيخلقو هوما كمهدو الحياة ديال المواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على الإجابة المستفيضة ديالكم.

واحنا فالفريق الحركي في مستهل التعقيب ديالنا لا بد لنا نوقفو واحد الوقفة ديال التقدير والإجلال والفخر بالمجهودات اللي قامت بها جميع مؤسسات الدولة المغربية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من قوات مسلحة، درك ملكي، شرطة، وقاية مدنية، الإدارة الترابية، كوادرو وزارة الصحة، صراحة هاذ الشي ماشي جديد عليهم، هاذ الشي مألوف كل ما كان هناك نداء من الوطن كانت واحد الاستجابة عفوية وواحد التضحيات اللي جسيمة.

كيف ما قلتو، السيد الوزير، احنا كاملين واحنا كتر اقبو عداد الضحايا والجرحى واليتامى والثكالى، شعرنا بواحد الحزن وبواحد التأثر كبير.

بنفس الحزن وبنفس التأثر شاهدنا ذوك المناظر اللي ألوا لهم بعض المآثر التاريخية على سبيل الذكر وليس الحصر "المسجد الأعظم بـ"تنمل" وقبور السعديين بمراكش، جنبات قصبية آيت حدو في ورزازات، وللأسف اللي خلفت واحد الأثر كبير.

وهنا، السيد الوزير، كنساء لوكم على مآلات تنزيل المخطط الاستعجالي اللي أشرف عليه واللي أعطى الخطوط العريضة ديالو صاحب الجلالة، وكنتمناو أن نشوفو فالأيام المقبلة واحد الصيانة وواحد الترميم لهاذ المآثر، ليس فقط للأهمية السياحية ديالها على هاذ المناطق، اللي هي في معظمها جبلية وقروية، وللأسف فهاذ العقدين الأخيرين ما استفداتش من قطار التنمية اللي عرفاتو بلادنا، ولكن أيضا لأن منطقة الحوز، وعلى مر التاريخ منذ القرون الوسطى، شكلت واحد الملتقى ديال تلاقح الثقافات المغربية الأصيلة، الثقافة الأمازيغية والصحراوية والعربية بروافدها اليهودية والإسلامية، وكنتمناو إن شاء الله أن هاذ الإجراءات اللي كتديرو فيها تنزل على أرض الواقع عما قريب.

وهنا بمبدأ المعارضة الواقعية والالتزام بالمعارضة النقدية، كنجيبوكم على زيارة الأوراش اللي اعطيتو الانطلاقة ديالها منذ الأسابيع الأولى، وكنتمناو أنها يواكها واحد الالتزام وواحد الجدية من طرف إدارة وزارتكم.

صراحة، في ظل الأزمة لا بد لنا أن نذكر أننا شفنا واحد نقط الضوء من عمق المعاناة، شفنا ذوك الجمعيات اللي تتعمل في العالم القروي في ذوك المناطق بالأمازيغية وبالعربية، اللي واجبنا احنا كسياسيين اليوم أننا نوفرو لها الإمكانيات ودور الشباب باش تقدر تخدم أكثر وتزيد في

هاذ روح المواطنة اللي تتغرسها في ذيك المناطق، الإمكانيات والنوايا هي شيء مهم، ولكن تنتمناو أنها تنزل في قانون المالية المقبل وما نبقاوش نشوفو قطاع الثقافة هو قطاع ثانوي، ولكن خص تعطى للوزارة ديالكم الإمكانيات الجازمة باش نقدر نخدمو على هاذ المجالات.

كيف ما قلتو، الشباب ما نبقاوش نشوفو فيه واش الشباب ديال غدا وبعد غدا، هو الشباب ديال اليوم، اللي خصويقرا وخصو تعطاه جميع الإمكانيات باش بيعث ذيك الطاقة الإيجابية ديالو.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، بهذا نكون قد أنهينا الأسئلة الموجهة إلى قطاع الثقافة والاتصال.

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ونتمنى الشفاء العاجل للسيد الوزير المشرف على هذا القطاع، على إثر إصابته بسبب تعرضه لحادثة سير.

ونشكر السيد وزير العلاقات مع البرلمان، الذي سيتولى الجواب على الأسئلة الموجهة لهذا القطاع نيابة عن السيد الوزير.

ونستهل هذه الأسئلة بخمسة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع حول الدخول الجامعي، أستهلها بالسؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، أحد المستشارين المحترمين من هاذ الفريق لبط السؤال تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لإنجاح الدخول الجامعي لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعرف الدخول الجامعي والجامعة المغربية بصفة عامة تحديات كبرى، أهمها تنزيل الإصلاحات والمقتضيات المتعلقة بالتعليم الجامعي، التي من بينها القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي مر على إصداره أربع سنوات، لاسيما فيما يتعلق بملاءمة التكوينات الجامعية مع المتطلبات والتحديات التنموية ببلادنا وما يحمله سوق الشغل من مستجدات، ناهيك عن الإكراهات التي تحول دون بلوغ الأهداف المخططة لتعليمنا الجامعي كتعميم رقمنة الجامعات، تنوع العرض الجامعي لتمكين الطلبة من تخصصات جديدة وتكوينات تلائم المستجدات العالمية في كل المجالات، دون أن ننسى الإكراهات المرتبطة بالسكن الجامعي وتوفير الخدمات الجامعية وتقريب الجامعة إلى الساكنة.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لرفع هذه التحديات أمام نظامنا التعليمي الجامعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ترتيبات خاصة للموسم الجامعي 2023-2024 في إطار تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول المنظومة والرامي إلى إرساء نموذج بيداغوجي جديد والنهوض بالبحث العلمي والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز حكمة هذه المنظومة وخلق أقطاب جامعية على مستوى جميع جهات المملكة، في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، حول مآل النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة وعن مدى تفعيل تعميم الجامعات على مستوى جميع جهات المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكبجل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية، نتمنى الشفاء العاجل للسيد الوزير.

فعلا، هاذ السنة هي سنة ديال تنزيل رؤية الإصلاح، وبالتالي كايين سرعتين بين الرؤية على المستوى المركزي وبين التنزيل على المستوى الجامعي، وهنا تطرح لنا عدة مشاكل:

المشكل الأول هو ديال تفرغ الطلبة القدامى في الإصلاح الجديد، وبالتالي كايين تباين بين رؤية المؤسسات الجامعية من جامعة إلى جامعة ومؤسسة إلى مؤسسة داخل نفس الجامعة في مقاربة ديال التعاطي مع التفرغ ديال الطلبة القدامى، وهذا غادي يخلق إشكال وغادي يخلق واحد النوع ديال اللاتوازن واللامساواة.

كذلك كيفية الانتقاء، بالإضافة للفلسفة أنه كايين بعض المؤسسات اللي ولفت ذلك الاستقطاب المحدود الكثافة والاحتفاظ داخل.. في الوقت اللي تم توزيع الشعب ابتداء من الفصل الأول ديال السنة الأولى، بغيتو تنخرطو أو تيتسجلو طلبة قلال تيتم دمج المجموعات، بينما الفلسفة هو أنه تكون نسبة ديال التأطير اللي هي نسبة مقبولة، الأستاذ يتعامل مع واحد الفئة قليلة، ويمكن لو هذا في الوقت اللي تنلقاو تأطير داخل بعض المؤسسات متوفر.

إضافة لهاد الموضوع ديال المهارات، هذا موضوع هو المستجد، هو واللغات هو المستجد ديال هاذ الإصلاح، مع الأسف التعاطي مع هاذ الموضوع ديال المهارات على مستوى التكوين، تنكونو بعض الأساتذة في تخصصات مختلفة في هاذ الموضوع ديال المهارات، وهي غالبا الأساتذة الجدد اللي يالاه التحق بالمنظومة، بينما المهارات خصنا أساتذة متمرنين ماشي الأستاذ اللي يالاه التحق باقي عندو واحد الدهشة ديال الدخول، خصوصيدير الأعمال التوجيهية وخصوصيدير الأعمال بمساعدة أستاذ ديال التعليم العالي، فإذا به تيولي هو اللي خصوصيديرلنا المهارات اللي هي محور ديال هاذ الإصلاح، وهاذ المهارات هي كيفاش ينخرط في الحياة، كيفاش يتعلم يتواصل، كيفاش، وهو المستجد الأساسي في عملية الإصلاح.

وهنا الإشكالية اللي هي ديال كيفاش ننفتحو على القطاع الخاص على

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التضامن الحكومي، ونظرا للطارئ الصحي الذي منع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من الحضور، سأتولى الإجابة عن الأسئلة المخصصة لهذا القطاع.

بداية، اسمحوا لي أن أشكركم على اهتمامكم بموضوع الدخول الجامعي الجديد، وأيضا رهانات الإصلاح الذي أقره قطاع التعليم العالي خلال هذا الدخول.

وجوابا على أسئلتكم، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أود أن أحيطكم علما بأن الدخول الجامعي 2023-2024 قد عرف انطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلية، المدرجة ضمن تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 2030.

وتكمن أهم مستجدات التي سيعرفها هذا الموسم الجامعي الجديد في النقاط التالية:

- أولا، توسيع عرض التعليم العالي من خلال ارتفاع عدد الطلبة بالتعليم العالي بنسبة 6.8% ليبلغ العدد الإجمالي ما يناهز 1.3 مليون طالب، 94% منهم في القطاع العمومي؛

- تطوير وتنويع مسالك التكوين بسلك الإجازة، ليصل مجموع المسالك المعتمدة إلى 1037 مسلكا خلال هذا الموسم، مقابل 570 مسلكا خلال الموسم الماضي؛

- الرفع من الطاقة الاستيعابية بحوالي 18.600 مقعد إضافي برسم الموسم الجامعي الحالي، وهو ناتج بالأساس عن مشاريع التوسيعات والإحداثيات التي عرفتها بعض الجامعات، نذكر منها على وجه الخصوص: جامعة ابن زهر، جامعة السلطان مولاي سليمان، جامعة عبد الملك السعدي وجامعة ابن طفيل، إضافة إلى الرفع من المقاعد بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود عبر فتح 3 كليات للطب والصيدلة، بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم؛

- إطلاق مسارات جديدة، مسارات التميز ابتداء من باك +2 (سنتين)، بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح، من خلال إحداث 63 مركزا للتميز، وقد عرفت هذه المراكز إقبالا كبيرا من طرف الطلبة، بالنظر إلى عدد الترشيحات المقدمة إلى حدود الساعة، والتي وصلت إلى ما يقارب 66.000 ترشيحا، مقابل عرض يشمل 18.370 مقعدا بيداغوجيا؛

- اعتماد آلية جديدة في تنظيم استقبال وتسجيل الطلبة، وتمكن كل طالب من الحصول في وقت وجيز على الوثائق المتعلقة ببطاقة الطالب وشهادة التسجيل إلى غيرها من الوثائق؛

- إدماج الأنشطة الموازية كالأنشطة الثقافية والرياضية والفنية

النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وهما الشيء الذي يمكن لوش ننتظرو حتى للسنة الثالثة من الإصلاح، في الوقت الذي حذفنا البحوث ديال التخرج وقلنا أنه خصنا أعمال ميدانية وخصنا عمل تطبيقي وخصنا توجيه ديال الفاعل الاقتصادي، هاذ الانخراط خصويينطلق من السنة الأولى وبالتالي هاذ العملية ما تتبانث في العديد من المؤسسات والعديد من الجامعات، أشنوهي النوعية ديال العلاقة وكيفاش تجسر العلاقة بين النسيج الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الجامعية، وهذا الشيء الذي نتعتبروه تيخصو الآن يبدأ التبريء لوبشكل ديال المصاحبة وديال تنزيل الإصلاح وخاص الإدارة أو القطاع الوصي يصاحب الإصلاح على مستوى التنزيل ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الكلمة في الأخير لأحد المستشارين من الفريق الحركي لبطس السؤال على نفس الموضوع.

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعتبر الدخول الجامعي لهذه السنة استثنائيا على ضوء آثار الزلزال، وفي ظل تنزيل إصلاحية هيكلية جديدة بشكل متسرع وخارج مرجعية قانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لإنجاح هذا الدخول الجامعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة الخمس، إذا أردتم أن تفضلوا إلى المنصة فلكم ذلك.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة،

نيابة عن السيد عبد اللطيف مراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

- رابعاً، إرساء أسس حكمة ناجعة.

ومن أجل تنزيل الأوراش سالفة الذكر، تم إيلاء الأهمية الكبرى لملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي، من خلال إصدار مجموعة من المراسيم كالمرسوم المتعلق باختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسة والشهادات الجامعية والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين والرسوم المتعلقة بالمنح الجامعية.

وفي نفس السياق، سيشهد الموسم الجامعي 2023-2024 إطلاق مجموعة من المشاريع ذات الصلة بتسريع التحول الرقمي لقطاع التعليم العالي، من خلال تفعيل منصات رقمية جديدة:

- المنصة الوطنية للتوظيف بالجامعات والإدارات المركزية؛

- المنصة المتعلقة بالترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص؛

- بالإضافة إلى منصات أخرى ذات الصلة بتدبير المسار الأكاديمي للطلبة ومعادلات الشهادات وتدبير برامج الحركية الخاصة بالطلبة الأجانب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود اكناو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أولاً، نتمنى الشفاء العاجل للسيد الوزير.

وأشكركم على ما تفضلتم به في عرضكم من إيضاحات تشهد به لغة الأرقام المقدمة من لديكم، والتي تعكس المجهود الواجب المبذول من طرف الوزارة بروح وحيوية للنهوض بمستوى منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إننا نستحضر القيمة المضافة لما تقوم به الوزارة ومن تجلياتها هذه السنة، نجد:

- أولاً، إدماج الأنشطة الثقافية والرياضية والعمل التطوعي في برامج التكوين؛

والعمل التطوعي في برامج التكوين، إضافة إلى اعتماد ملحق للشهادة الجامعية كوثيقة مصاحبة لها؛

- الرفع من عرض الخدمات الجامعية الاجتماعية، من خلال تعزيز الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بـ 5520 سريراً إضافياً، وتوسيع قاعدة الطلبة المنخرطين بالتأمين الإجباري على المرض، ليصل إلى 600.000 منخرط خلال هذه السنة مقابل 470.000 منخرط خلال السنة الماضية؛

- وكذا تبني منهجية جديدة لتحويل منح السلم الأول، تمكن من استهداف الفئات المعنية من خلال اعتماد السجل الاجتماعي الموحد؛

- تنزيل الإصلاح البيداغوجي، حيث وبخصوص تنزيل الهندسة البيداغوجية لسلك الإجازة، استناداً إلى دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، فقد تم إدراج مجموعة من الإجراءات الجديدة والتي تهم على وجه الخصوص:

- إرساء التكوينات وفق مسارات منسجمة؛

- إدراج مهارات القوة من أجل تعزيز الكفاءات الأفقية والرقمية للطلبة؛

- اعتماد الإسهاد في اللغات الأجنبية؛

- اعتماد نظام الأرصدة القياسية؛

- بالإضافة إلى مأسسة برامج الحركية الوطنية والدولية.

وتهدف الإجراءات الجديدة إلى الرفع من قابلية الشغل لدى الخريجين وتعزيز قدراتهم لمواكبة المتطلبات المتسارعة للقطاعات السوسيواقتصادية.

- ثالثاً، تطوير منظومة البحث العلمي.

وفيما يتعلق بالنهوض بالبحث العلمي والابتكار وملاءمتها للأولويات التنموية الوطنية، فقد تم تفعيل مجموعة من التدابير من أهمها:

- إطلاق برنامج طموح لتكوين 1000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد، تسند إليهم إضافة إلى إنجاز البحوث العلمية مهام التأطير البيداغوجي، مقابل منحة شهرية صافية في حدود 7000 درهم؛

- إحداث ثلاثة معاهد موضوعاتية للبحث في مجالات ذات الأولوية كالماء والبيو تكنولوجيا والنكاء الاصطناعي، وتهدف هذه المعاهد إلى تثمين المجهود الوطني في مجال البحث وترشيد الموارد والإمكانات المرصودة؛

- ثلاث مدن للابتكار في طور الإحداث، ليصل عدد هذه المدن إلى 9، مما سيساهم في تثمين نتائج البحث العلمي وتسريع وثيرة نقل التكنولوجيا لفائدة القطاعات الإنتاجية، خدمة لجاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني.

تنمية البلاد، لكن اليوم واقع التعليم العالي والبحث العلمي مقلق جدا ويسائلنا جميعا، فهو يعيش مشاكل معقدة وبنوية موضوعية وذاتية، رغم كل مجهودات الدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- منع تسجيل أصحاب البكالوريا القديمة من التسجيل ببعض الجامعات، رغم أن التحصيل العلمي حق من الحقوق المكفولة دستوريا، وهناك تجارب عالمية يمكن الاستئناس بها في هذا الباب؛

- التأخير في تسوية وضعيات بعض الأساتذة، وهي مناسبة لنسجل بإيجاب المجهودات الفردية والجماعية من خلال المختبرات، التي يديرها أساتذة باحثون مختصون في مجالات اشتغالهم وساهرون على جودة التعليم والتأطير الجيد والمسؤول لطلابهم؛

- إشكالية تعميم رقمنة الجامعات، وكذا عدم توفير الخدمات الإلكترونية للإدارة، بما فيها تلك المقدمة للطلبة من قبيل التسجيل والدراسة عن بعد، دون أن ننسى الخزانة الجامعية؛

- ضعف الطاقة الاستيعابية بالأحياء الجامعية العمومية، مما يضطر معه الطالب اللجوء إلى القطاع الخاص، الذي يعتبر مكلفا بالنسبة للطلبة غير الممنوحين، ومكلف حتى بالنسبة لحاصلين على المنحة، خاصة المنحدرين من العالم القروي، وخصوصا الفتيات، دون الحديث عن الإطعام والنظام الأساسي ووضعية هيئة التدريس، إذ أنه من الضروري توفير كل الإمكانيات للأساتذة ماديا ومعنويا واجتماعيا، وتمكينهم من الوسائل للقيام بأبحاثهم العلمية؛

- وضعية بعض الأنوية الجامعية، بحيث يجري الحديث مؤخرا حول اعتزام الوزارة إلغاء بعضها، وهنا نتساءل معكم، السيد الوزير، حول مدى صحة هذه المعلومة، مذكرين بتداعياتها على ساكنة الأقاليم والطلبة البعيدين عن المراكز الجامعية.

وشكرا.

ونتمنى الشفاء العاجل للسيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

لقد اقتصر تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول المنظومة في الجانب المتعلق بالعنصر البشرية على إخراج النظام الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين، بحال إلى تنقولوراها ذك الإداريين والتقنيين اللي

- ثانيا، إطلاق برنامج طموح لتكوين 1000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد، ومن بين مهامهم التأطير البيداغوجي، مقابل منحة شهرية صافية في حدود 7.000 درهم؛

- ثم ثالثا، إحداث معاهد موضوعاتية للبحث في مجالات ذات أولوية، منها الماء والذكاء الاصطناعي والبيوتكنولوجيا.

وفي موضوع سؤالننا، السيد الوزير المحترم، نسجل بإيجابية تنزيل الوزارة لتوجهات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030، لكننا، السيد الوزير المحترم، نستحضر مجموعة من الملاحظات، والتي نتمنى استدراكها، فالإشكال الأساسي المواكب لكل دخول جامعي هو بعد المؤسسات الجامعية على مناطق سكنى الطلبة وعدم دعم وتوفير وسائل النقل بالقدر الكافي وعدم تعميم الاستفادة من الإيواء من الأحياء الجامعية، والتي نناشدكم الزيادة فيها.

كما نستحضر مشكل المنح، والتي لا بد أن تعمم على الفئات الهشة والقادمة من المناطق النائية والبعيدة، من أجل مواجهة والحد من ظاهرة الهدر الجامعي، وهذا ينطبق على جل المناطق البعيدة عن حواضر الجهات، وعلى سبيل المثال إقليم اشتوكة آيت باها الذي يتقاطع مع أقاليم وازنة، وهي تارودانت، تزنييت، إنزكان وآيت ملول، والتي تعاني بدورها من نفس المشكل.

هذا الإقليم، السيد الوزير، يعرف تزييدا سكانيا، ويتعين على القطاع الوزاري مواكبته، وخصوصا أنه يتكون من 22 جماعة، أكثر من نصفها تنتمي إلى المجال الجبلي.

وبالمناسبة، أطلب منكم العمل على تسريع بناء قطب جامعي بعاصمة الإقليم، خصوصا أن العقار متوفر منذ مدة، كما نطالب بإنشاء معهد للتخصص في الصناعات الغذائية، لكون الإقليم إقليما فلاحيا بامتياز.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الوزير المحترم على جوابكم.

لعبت الجامعة المغربية منذ الاستقلال دورا أساسيا في تخرج أطر عليا وأجيال من الكفاءات، منهم رجال الدولة الذين ساهموا في

الداخلة إلى أكادير ولا من درعة- تافيلالت إلى أسمو.. يعني خصنا نفكرو جديا في إيجاد حلول لطلبة هذه الجهات باش يستقرو مع أهلهم ويقراو في جانب أهلهم وتوفر لهم شروط موضوعية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت.

شكرا.

الفريق الاستقلالي، استنفذتم الوقت ديالكم.

نتقل إلى آخر متدخل في إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقترحات التالية:

أولا، كما تعلمون، يأتي الدخول الجامعي لهذه السنة في الظرفية الاستثنائية تطلبت ترتيبات وتدبير حكومية استثنائية بتعليمات ملكية سامية لمواجهة تداعيات فاجعة الزلزال الذي عرفته مجموعة من الأقاليم، وهو ما تطلب من قطاعكم العمل على تبسيط وتسهيل إجراءات التسجيل لفائدة الطلبة المنحدرين من هذه الأقاليم المتضررة وإجراء مباريات الولوج لمختلف المسالك وإعطاء الأسبقية لهؤلاء الطلبة للاستفادة من السكن الجامعي وخدمات الإطعام، ونتطلع إلى إفادتنا بماذا تحقق في هذه الإجراءات المستعجلة:

ثانيا، السيد الوزير، أقدمتم على تنزيل مجموعة من الأوراش المندرجة في إطار تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والذي نلتمس فيه تراجعا غير مبرر للإصلاح الجامعي والبيداغوجي الوارد في قانون الإطار وفي الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030.

ذلك، من خلال تنزيل أحادي الجانب للهندسة البيداغوجية الجديدة لسلك الإجازة وإطلاق مسارات جديدة سميتومها "مسارات التميز" ابتداء من (Bac+2) بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح، لكن نسجل أن مركز "التميز 63" المحدث في هذا الإطار غير قادرة على استيعاب عدد الترشيحات المقدمة التي تجاوزت 66.000 ترشيح.

تيدورو في الجامعات راه ما عندهم حتى دور، دون عن باقي الطاقم البشري مدبر المنظومة، ويتعلق الأمر بمنظومة الإداريين بجميع أصنافهم.

وإنكم بذلك، السيد الوزير، تكونون قد..

السيد الوزير،

هنا من داخل المجلس أقر أنه غيخرج نظام أساسي فيه الموظفين وفيه الأساتذة الباحثين، لأن هاذو هو ما الركيزة الأساسية التي تخدمو بالطلبة في الشؤون الطلابية في الإدارة في الأحياء الجامعية، في واحد المجموعة من الأمور التي توفرها لهم وسائل الراحة من أجل التمكين الدراسي.

كنتم كذلك باشرتتم الاشتغال على مشروع إصلاح النظام الأساسي الخاص بالموظفين الإداريين والتقنيين بإشراك المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، رغم ذلك تم بوثيرة جد بطيئة وبأسلوب يطبعه الكتمان والسرية. حيث لم يتم تسليم نسخة من المشروع، فارتفعت به الملفات المطلوبة، مما جعل الشغيلة تتربح تسريع إخراجه إلى حيز الوجود، خاصة بعد استفادة الأساتذة الباحثين من رفع مستوى أجورهم وهو ما خلق جو من الاحتقان والاستياء في صفوف الشغيلة، نتيجة هذا التمييز والكيل بمكيالين، ونتخوف أيضا أن يخرج نظام أساسي أو نظام المآسي كما خرج لرجال ونساء التعليم، والذي تم رفضه كليا جملة وتفصيلا من طرف نساء ورجال التعليم.

السيد الوزير،

لا زالت أربع جهات من جهات المملكة لا تتوفر على جامعات ويتحمل طلبتها مشقة السفر وتكاليف الإقامة رغم الهشاشة الاجتماعية لسكانه هذه الجهات التي نخص بالذكر الجهات الجنوبية الثلاث كلميم - واد نون، جهة العيون - الساقية الحمراء والداخلة، وأيضا جهة درعة- تافيلالت.

ونحيطكم علما على سبيل المثال لا الحصر، فقد خصصت السلطات المحلية لجهة كلميم - واد نون 30 هكتار خصص منها 10 لكلية الطب و20 هكتار للقطب الجامعي، وقد باشرت السلطات المحلية إجراءات نزع الملكية، بحيث تم اختيار بقع، وعند رغبة الوزارة تم تغيير أيضا البقعة وتحديد ثمن العقار وتحويل الملف إلى رئاسة جامعة ابن زهر، وذلك منذ يونيو 2023، وأيضا حولت الاعتمادات المالية من طرف الجهة إلى الوزارة منذ سنتين، بحيث استكملت جميع الإجراءات اللازمة لبناء الكلية والقطب الجامعي، إلا أن الساكنة لازالت تنتظر إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

هنا السؤال المطروح: من يقصي الجهات الجنوبية الثلاث من الجامعة؟ لأنه بالفعل لأن احنا ما زلنا مرهونين بجامعة ابن زهر في أكادير، واحنا تنقولو بأننا مقبلين على الجهوية المتقدمة وخصنا نعطيو حق التعليم للجميع، هذا ما يمكن الطالب من الداخلة يمشي من

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

ما هي أهم التدابير والإجراءات الأنوية التي ستخذها وزارتك من أجل التعجيل بإحداث المزيد من الأحياء الجامعية في المدن التي تعرف خصاصا كبيرا في القدرة الاستيعابية لإيواء الطلبة بجل تراب المملكة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على طرحكم هذا السؤال هذا اللي كيرتبط بالموضوع ديال الأحياء الجامعية.

فأود أن أحيطكم علما بأن الوزارة بتنسيق مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية تضع ضمن أولوياتها الرفع من عرض الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الطلبة والارتقاء بجودتها.

وفي إطار تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، أولت الوزارة أهمية بالغة للرفع من عرض السكن الجامعي من خلال بناء أحياء جامعية جديدة أو إنجاز برامج توسعة همت عددا من الأحياء الجامعية، وكذا إحداث إقامات طلابية بشراكة مع القطاع الخاص.

وسيعرف الموسم الجامعي الحالي 2023-2024 افتتاح أحياء جامعية جديدة بكل من تازة: 1300 سرير؛ القنيطرة: 1800 سرير؛ أكادير: 1600 سرير، إضافة إلى توسعة الحي الجامعي بالناظور: 820 سرير، والحي الجامعي السويدي الأول: 1200 سرير.

وفي نفس السياق، سيتم افتتاح إقامات طلابية جديدة بأكادير، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص بطاقة استيعابية تقدر بـ 574 سرير.

بالإضافة إلى هذه المشاريع المنجزة، تعمل الوزارة من خلال المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية الجامعية على تسريع وتيرة استكمال مشاريع قيد الإنجاز وأخص بالذكر:

- استكمال مشاريع في طور الإنجاز بكل من فاس (1600 سرير)،
المحمدية (1400 سرير) والحسيمة (1400 سرير)؛

- استكمال مشاريع 11 إقامة طلابية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص بطاقة استيعابية تناهز 6523 سرير.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن الترتيبات التنظيمية والقانونية واللوجيستية المتخذة لإنجاح تنزيل هاذ الإصلاحات المتعمدة بشكل يظهر أنه غير مدروس؛

ثالثا، السيد الوزير، كما هو معلوم وحسب الأرقام المصرح بها من طرفكم، عرف عدد الطلبة بالتعليم العالي هذه السنة ارتفاعا بنسبة 6.8% ليلعب العدد الإجمالي 1.3 مليون طالب، 94% منهم بالقطاع العمومي، وهي أرقام تجعلنا نطرح مجددا إشكالية الاكتظاظ الجامعي، خصوصا بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح، وهو ما يجعلنا نثير مجددا مساءلة تراجع الحكومة عن إحداث المؤسسات والأنوية الجامعية الملزم بإنشائها من طرف الحكومات السابقة بمجموعة من الأقاليم دون مبرر مقنع.

وفي هذا الإطار، نجدد التساؤل أين البديل الحكومي لهذه الأنوية؟ وأين الأقطاب الجامعية الجهوية الموعودة؟ وماذا عن الوعود بالاستثمار في مجال الأحياء والإقامات الجامعية؟

رابعا، السيد الوزير المحترم، بناء على قناعتنا الراسخة في الفريق الحركي أن لا لإصلاح منظومة التعليم العالي دون النهوض بالبحث العلمي والابتكار، نريد التساؤل عن حجم الميزانية المتوقع تخصيصها للبحث العلمي في ميزانية السنة المقبلة؟

وفي نفس الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل التنظيم الأساسي الجديد لأساتذة التعليم العالي، على اعتبار أن الوضعية المالية والمهنية للموارد البشرية هي في صلب كل إصلاح استراتيجي منشود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال السادس في نفس القطاع حول "إحداث الأحياء الجامعية بعدد من مدن المملكة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا.

أولا، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير باغي نهضر بالشلحة الترجمة ما كيناش، اليوم الله يسامح.

نتمنى إن شاء الله الأسبوع القادم باش تكون الترجمة.

أو إقصاء لا سيما في ظل تراجع الأنوية الجامعية وإحداث أقطاب جامعية، فإحداث أحياء جامعية بعدد من مدن المملكة أضحى من الأمور الضرورية وذات الأولوية، لأن أغلب أسرة الطلبة تعاني الأمرين لتغطية نفقات الدراسة والسكن، هذه النفقات التي تزيد من معاناة أرباب الأسر وتثقل كاهل قدرتهم الشرائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال السابع حول موضوع "الإصلاح البيداغوجي الجامعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية نتمنى الشفاء العاجل للأستاذ عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي.

عن المستجدات التي جاء بها الإصلاح البيداغوجي في الموسم الجامعي الحالي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم هذا السؤال هذا.

أود في البداية أن نحيطكم علما بأن من أبرز ما يميز الموسم الجامعي الحالي هو:

- تنزيل الإصلاح البيداغوجي الجديد، انسجاما مع توجهات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030، (pacte 2030) ومن بين إجراءاته دخول النظام الجديد

وحرصا منها على مواكبة الطلب المتزايد على عرض السكن الجامعي، فإن الوزارة تعمل جاهدة على تعبئة مساهمة كافة الفاعلين من جماعات ترابية ومؤسسات عمومية، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في السكن الطلابي، من خلال الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام، لا سيما في المدن التي تعرف خصاصا كبيرا في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار السي أملاك في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملاك:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أشكركم، السيد الوزير المحترم، ومن خلالكم الحكومة الموقرة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها مصالح وزاراتكم في سبيل تعزيز الطاقة الاستيعابية للأحياء والإقامات الجامعية برسم الموسم الجامعي 2023-2024 بإضافة ما يفوق 5000 سرير، وذلك عبر افتتاح أحياء جامعية جديدة وتوسعة أخرى قائمة.

وكلنا متفائلون أن الدخول الجامعي الحالي سيعرف التنزيل الفعلي للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار برؤية جديدة ومستجدات كثيرة، لا سيما في شقه المتعلق بدعم الحياة الطلابية والأنشطة الجامعية الموازية.

لكن رغم العدد المهم للأحياء الجامعية، إلا أننا بحاجة إلى بناء أحياء جامعية أخرى لسد الخصاص وتلبية الطلب المتزايد على الأحياء الجامعية، في ظل ارتفاع نسبة الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا، وضمان تغذية الطلبة إلى جانب سن عدد من الإجراءات والتدابير لتأهيل الأحياء الجامعية وتسيير مرافق وفضائها وكيفية الاستفادة منها، وشروط الولوج والاستفادة من السكن الجامعي، فضلا عن نوعية الوجبات المقدمة للطلبات والطلبة ومراعاة ظروف وشروط السلامة الصحية، من أجل تجويد خدمات الأحياء الجامعية وتطويرها.

السيد الوزير المحترم،

تعد جهة درعة-تافيلالت من الجهات التي تفتقر إلى جامعة مستقلة وتتوفر فقط على كليتين تابعتين لجامعة مولاي إسماعيل بمكناس وابن زهر بكادير، هذه الأخيرة التي تحتضن 150.000 طالب وطالبة وتدخل في نطاقها 5 جهات و18 إقليم بحيث تغطي 53% من التراب الوطني.

ولتفعيل العدالة المجالية وحق جميع جهات المملكة من الاستفادة بالتساوي من المشاريع التي تتم برمجتها برسم ميزانية الدولة دون تمييز

البيداغوجية العامة:

- تعزيز تعاون بين كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمجموعات الصحية والتربوية؛

- إنجاز تداريب ومساهمة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في السياسة الصحية الجهوية؛

- اعتماد مسالك التكوين برسم دورة التقييم 2023؛

- المساهمة في تفعيل البرامج الوطنية المهيكلة وفق ما تضمنه البرنامج الحكومي 2021-2026 والاستجابة لحاجيات البلاد ومهن المستقبل والتمكين من الاندماج؛

- الحاجيات المعبر عنها في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة التي أبرمتها الوزارة مع القطاعات المعنية، بما في ذلك اتفاقية والإطار المبرمة مع الصناعة ومع الاتحاد العام لمقاوات المغرب والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، وبهمننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نتفاعل معه، من خلال الملاحظات التالية:

- أولا، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على ضرورة أن تؤدي جميع الإجراءات والتدابير سواء التي تم اتخاذها أو التي سيتم الإعلان عنها إلى إعادة الاعتبار للجامعة المغربية، كي تنهض للعب دورها المجتمعي في تكريس قيم المعرفة والتفكير والتنوير والحس النقدي؛

- ثانيا، إن إعادة النظر في الإطار البيداغوجي للجامعة المغربية مهم، لكنه يظل وحده غير كاف، ذلك أن التجارب المقارنة تخبرنا أن تطوير البحث العلمي مرتبط وجوبا بحجم الاعتمادات التي يتم رصدها له في كل بلد، ومع الأسف فإننا ما زلنا بعيدين عن المعدلات العالمية الموصى بها في هذا الإطار؛

- ثالثا، في خضم الإصلاح علينا جميعا ألا نتجاوز المرجعيات الكبرى، وفي مقدمتها القانون الإطار وكذا الآراء والتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم، بوصفها إطارا مرجعيا لا محيد عنه وفي مباشرة أي شكل من أشكال الإصلاح؛

- رابعا، نثمن المقاربة التشاركية التي نهجتها الوزارة سواء في إعداد

لسلك الإجازة حيز التنفيذ ابتداء من الموسم الجامعي الحالي، والذي يركز على مجموعة من المستجدات، نذكر من بينها:

- الإبقاء على الهندسة البيداغوجية (LMD³)؛

- برمجة ست وحدات في اللغات الأجنبية بما فيها اللغتين الفرنسية والإنجليزية بمعدل وحدة في كل فصل، من أجل دعم القدرات اللغوية للطلبة؛

- برمجة ست وحدات في مهارات القوة بمعدل وحدة في كل فصل، بهدف تعزيز تكوين الطالب بمهارات حياتية وذاتية ومهارات رقمية، وكذا مهارات تمكن من تنمية وتطوير رصيده الثقافي والفني؛

- اعتماد تعليم عن بعد كمكمل للتعليم الحضوري، باعتباره نمطا بيداغوجيا يجعل الطالب فاعلا في تعلماته؛

- إرساء نظام الأرصدة القياسية للحفاظ على مكتسبات الطلبة؛

- اعتماد ملحق الدبلوم كوثيقة من أجل توفير رؤية واضحة بشأن تكوين الطالب؛

- فتح المجال أمام الطلبة من أجل إنجاز أنشطة بالموازاة مع التكوينات المنظمة خلال مسارهم الدراسي، يتم تضمينها في الملف التراكمي للطلبة؛

- إطلاق مسارات للتميز ابتداء من باك زائد سنتين (Bac+2)؛

- تعزيز حركية الطلبة على المستويين الوطني والدولي؛

- مراجعة دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه، بهدف تكوين جيل جديد من الطلبة الباحثين، بحيث يتم اعتماد نظام الوحدات (180 وحدة تتعلق بـ 150 بالنسبة للبحث العلمي أو التقني، أي الأطروحة، و30 بالنسبة للتكوين للغات والمهارات)؛

- الرفع من جودة البحث والتكوين من خلال إدخال وحدات اللغة والرقمنة والتمكين؛

- الأخذ بعين الاعتبار الأخلاقيات العلمية والشفافية؛

- إدراج برامج للحركية الوطنية، كما سبق أن قلت؛

- اعتماد 196 تكوين لسلك الدكتوراه (41 في طور الاعتماد)؛

- مواصلة الإصلاح البيداغوجي بالنسبة لسلك الماستر وباقي الدبلومات الوطنية الخاصة؛

- إصلاح التكوينات الطبية كجزء من الإستراتيجية الوطنية للارتقاء بالمنظومة الصحية؛

- إصلاح السلك الثالث بتكوينات الطب والصيدلة وطب الأسنان بما في ذلك مدة تكوين لائحة التخصصات وشروط الولوج والهندسة

³ Licence, Maîtrise, Doctorat

الجواب حول هذا السؤال هذا فيه 2 القطاعات أساسية، فيه القطاع ديال الصيد البحري وفيه القطاع ديال التعليم العالي، لكن أعتقد بأن جزء كبير من الجواب يوجد عند الصيد البحري، بالنظر للمؤسسات العلمية والبحثية التي تقع تحت الإشراف ديال الوزارة، لكن هناك تقاطع وهناك جزء من الجواب سوف أقدمه نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

أريد أن أشير إلى أن تشجيع البحث العلمي يندرج ضمن أولويات هذه الوزارة وعموما ضمن أولويات الحكومة، كجزء من سياستها الرامية إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية، بما فيها قطاع الصيد البحري، وذلك اعتبارا لما يطرحه هذا القطاع من رهانات ذات صلة بالاستدامة والأمن الغذائي، فضلا عن أهميته الاقتصادية من حيث خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.

وقد عرف البحث العلمي في مجال الصيد البحري تطورا ملموسا، بحيث ارتفعت المنشورات العلمية المفهرسة بقاعدة البيانات (SCOPUS) خلال السنوات الأخيرة لتصل ما مجموعه 310 مقالا خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و2022، وبنسبة ارتفاع بلغت 55% خلال نفس الفترة.

كما تعمل الوزارة على تمويل المشاريع البحثية في مجال الصيد البحري في إطار طلبات مشاريع، بالإضافة إلى دعم مشاركة مراكز البحث التابعة للجامعات في مشاريع البحث التنموي الممول من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

وقد بلغ عدد المشاريع البحثية ذات الصلة بالصيد البحري 11 مشروعا بقيمة تناهز 18 مليون درهم، بالإضافة إلى تعاقد جهود المراكز البحثية المختصة في مجال الصيد البحري، تعمل الوزارة على تعزيز التعاون الدولي من خلال وضع برامج بحث مشتركة ذات صلة بثمين الثروات البحرية والحفاظ على استدامتها أو من خلال مشاركة الباحثين المغاربة في البرامج المتعددة الأطراف التي تعنى بقضايا الاستدامة وحماية الثروات البحرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا، السيد الوزير، على هذه الإجابة ديالكم.

فعلا، أؤكد ما جئتم به من معطيات، بحيث فعلا أنه اليوم المشغل الأول ديال هاذ الخبراء كانت هي الوزارة ديال الصيد البحري عن طريق المعهد العالي للأبحاث في الصيد البحري، إلا أنه تتعرفو بأنه في هاذ الأونة الأخيرة هناك واحد التهافت كبير على قطاع ديال الأحياء المائية،

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي أو إعداد مضامين الإصلاح البيداغوجي، وندعو إلى تعميق التشاور ليشمل جميع الفئات المعنية بالإصلاح؛

- خامسا، السيد الوزير المحترم، إن إنجاح هذا الإصلاح البيداغوجي أو أي إصلاح جامعي لا يمكن أن يستقيم دون العناية بالموارد البشرية العاملة بقطاع التعليم العالي وتحسين أوضاعها المادية والإدارية والمهنية.

وفي هذا الإطار هذا، نحن داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وإذ نثمن سير الحوار القطاعي حول النظام الأساسي المرتقب لموظفي التعليم العالي، فإننا ندعو الوزارة إلى ضرورة التسريع بهذا الحوار وإلى ضرورة التجاوب مع المطالب والقضايا العادلة والمشروعة لمختلف فئات موظفات وموظفي وأطر التعليم العالي، وذلك من أجل الخروج بنظام أساسي موحد ومنصف وعادل ومحفز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نتنقل إلى سؤال آخر حول "البحث العلمي في مجال الصيد البحري". أعطى الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضلوا السي صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة الوصية من أجل تشجيع البحث العلمي في مجال الصيد البحري ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا، السيد المستشار المحترم، أولا على اهتمامكم بقطاع الصيد البحري وعلى العناية التي تتعطيولها لهذا المجال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم هذا السؤال المتعلق بتنزيل الإصلاح الجامعي.

أود التذكير بأن الوزارة قامت بإعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 2030، وفق مقاربة تشاركية ومندمجة، من خلال المناظرات الجهوية التي نظمت على صعيد مختلف المجالات الترابية، بالإضافة إلى مناظرة الجهة 13 مغاربة العالم.

ويمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة بتنزيل إصلاح منظومة التعليم العالي كما يلي:

أولا، إطلاق الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج، وذلك من خلال:

- إحداث مسالك جديدة، تستجيب لحاجيات القطاعات الوطنية والإنتاجية والمجالات الترابية ومن الأطر والكفاءات؛

- إرساء آليات لتمكين الطلبة من لغات التعليمات الأساسية واكتساب مهارات في لغة أجنبية ثانية؛

- إحداث منصة رقمية تضم باقة من الوحدات، تهدف إلى تقديم الدعم البيداغوجي للطلبة؛

- إحداث فضاءات "كود 2012" خلال سنة 2023، بهدف تمكين طلبة المستقبل من اكتساب المهارات الرقمية؛

- إحداث وتعميم مراكز جديدة للمسارات المهنية للطلبة ومراكز قابلة التشغيل بالجامعات لتشجيع الثقافة المقاولاتية؛

- الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.

ثانيا، الرفع من نجاعة منظومة البحث العلمي والابتكار:

- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية والعلمية الخاصة بسلك الدكتوراه؛

- تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، يستفيدون من تأطير مشترك للبحوث، ملمين بالمقاربات البيداغوجية المبتكرة مع التمكن من اللغات الأجنبية والرقمنة؛

- إنشاء معاهد موضوعاتية للبحث للاستجابة للأولويات التنموية الوطنية؛

- تعميم مجمعات الابتكار لتشمل كافة جهات المملكة وتجويد حكامه مدن الابتكار والرفع من مردوديتها وجعلها رافعة لثمين نتائج البحث العلمي وتسريع النقل التكنولوجي لفائدة القطاعات الإنتاجية.

اللي هو واحد القطاع جديد في المغرب، كايين واحد العدد، كانت هي الرؤية الناجحة ديال مخطط "أليوتيس" اللي اليوم ولينا تنشوفو النتائج، بحيث أن واحد العدد ديال المزارع وديال تربية الأحياء المائية اللي بدأت تنتشأ عبر مختلف السواحل المغربية، خاصة في المنطقة المتوسطة، كذلك في جنوب المملكة على مستوى مدينة الداخلة، فهاذ القطاع هذا، السيد الوزير، يتطلب واحد العدد كبير من الخبراء والمهندسين والتقنيين، بحيث يتكون واحد تتبع يوميا لهاذ الحالة ديال الأحياء المائية.

فكان الطلب ديالنا، السيد الوزير، من خلال هاذ السؤال هو خلق شعب خاصة داخل كلية العلوم، عبر مختلف الكليات ديال تراب المملكة، باش نعطي فرصة لواحد العدد كبير ديال الطلبة اللي ولجو لهاذ الشعبة، لأنه اليوم تيتتم تدريس هاذ الشعبة داخل المعهد ديال الزراعة والبيطرة واللي العدد قليل جدا ما كيقدرش يكونو واحد العدد كبير، فيمكن لنا نأكدو مرة أخرى بأن القطاع ديال الصيد البحري من خلال تربية الأحياء المائية، هذا واحد المجال اللي فتح واحد المهن جديدة، وكايين واحد الطلب واحد السوق ديال الشغل اللي كايين فيه واحد الطلب كبير.

فلهذا، السيد الوزير، مرة أخرى تتأكدو باش نحاولو أن هاذ الشعبة هذه نعطيها واحد الاهتمام ونخلقو شعب - كما قلت - في مختلف الكليات ديال العموم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال آخر حول "ورش إصلاح منظومة التعليم العالي ببلادنا"، والكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبيسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا نتمنى الشفاء العاجل للسيد الوزير الدكتور عبد اللطيف ميراوي، ونؤكد سؤالنا حول ورش إصلاح منظومة التعليم العالي ببلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

ونفس الشيء يقال على مرسوم النظام الأساسي للأساتذة الباحثين، والذي تم إعداده والمصادقة عليه في الحكومة ونشره في الجريدة الرسمية قبل مراجعة وتحيين القانون 01.00، ورغم صدور المرسوم بهذه العيوب في الشكل في شهر غشت الماضي، فإن مفعوله المالي لم يدخل حيز التنفيذ لحد الساعة، وهو ما يجعل الرأي العام والأساتذة يطرحون السؤال على الوزارة والنقابة الموقعة على هذا النظام والذي يظل دون جواب.

من جهة أخرى، وفي ظل الحاجة المتزايدة للجامعات إلى الموارد البشرية لتزليل الإصلاح، فإن الوزير ألغى الاعتماد على المناصب التحويلية، واكتفى بالمناصب المحدثة، مما حرم الجامعات في غضون سنتين من حوالي 1500 منصب مالي من جهة، وحرمت الأطر الحاصلة على الدكتوراه من التوظيف في إطار التعليم العالي من جهة ثانية.

وفي إطار الحاجة الماسة بالمدن المتوسطة إلى توسيع العرض الجامعي، ضمنا لحق أبناءها وبناتها في تعليم جامعي منصف، فإن السيد الوزير هدد بإغلاق 34 مؤسسة تم اعتمادها من طرف الحكومة السابقة، مع تخصيص اعتمادات مالية لبنائها وتوقيع اتفاقية شراكة مع الجهات، التي وضعت رهن إشارة الجامعات أوعية عقارية خاصة بها، وتم نشر أسمائها في الجريدة الرسمية، مما شكل قلقا متزايدا لدى الأسر المتوسطة وضربا صارخا لمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي جاء به القانون الإطار 51.17.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال آخر حول "أزمة التوجيه بعد البكالوريا"

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة لتطوير منظومة التوجيه بعد البكالوريا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

ثالثا، إرساء حكمة جيدة تدعم استقلالية الجامعة وترتكز على نظام تعاقدية يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة الأداء والنتائج عبر:

- ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع أهداف المخطط الوطني؛

- مراجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي وملاءمته مع مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17؛

- إعداد النظام الأساسي الجديد الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين؛

- إطلاق مشروع المراجعة الشاملة للنظام المعلوماتي وتعميم استعمال الرقمنة على جميع المستويات.

وستنكب الوزارة هذه السنة على عملية الإصلاح بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود بغية تقوية المهارات الدراسية ومهارات القوة وكذا التمكن من اللغات عند خريجي هذه المؤسسات، علاوة على إرساء الأنظمة القياسية لتسهيل حركية الطلبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم، ونتمنى أن تتكفل هذه الأوراش بالنجاح، رغم مجموعة من الملاحظات التي نعتقد أنها شابتها عند الإعداد وعند التنزيل.

أولا، فقد تم تنزيل الإصلاح البيداغوجي رغم احتجاجات عدد من الشعب والتخصصات بسبب عدم إشراكها في بلورته وعدم موافقتها على مضمونه، التي تم إعدادها من طرف لجان غير متخصصة على المستوى المركزي، مع رفض الوزارة لجميع الاقتراحات التي توصلت بها من طرفهم، أتحدث هنا عن شعب الدراسات الإسلامية كنموذج.

ثانيا، تم اعتماد دفاتر ضوابط بيداغوجية للإصلاح ونشرها في الجريدة الرسمية دون الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الجوهرية التي أبداءها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مما يعني استخفاف الحكومة بهذه المؤسسة الدستورية واعتبارها غرفة تسجيل فقط، علما بأن هذه المؤسسة، ورغم دورها الاستشاري، فقد أوكل إليها القانون صلاحية التتبع والتقييم.

ثالثا، تم تنزيل هاذ الإصلاح في غياب مراجعة القانون الإطار رقم 01.00 المنظم للتعليم العالي، وهو ما نبه إليه المجلس الأعلى حين نبه الحكومة إلى عدم احترامها لتراتبية النصوص القانونية.

هاذ الشئ اللي قلتو على مستوى الخطاب وعلى المستوى النظري كيبان مزيان، ولكن على المستوى الواقعي راه ما كاينش مع كامل الأسف، لأن اليوم التوجيه بعد البكالوريا أصبح مأساة حقيقية ديال الأسر المغربية، لا فيما يخص المدارس ذات الاستقطاب المحدود ولا فيما يخص الجامعات مفتوحة الاستقطاب.

اليوم، كيف تتعرفو، السيد الوزير، الأسر المغربية وخاصة الأسر المتوسطة من بعد أنه ولي يستحيل عليها الادخار وضمنان المستقبل ديالها أمام الموجة ديال ارتفاع الأسعار وغلاء تكلفة العيش ولا وكيستثمرو في أولادهم، الناس تتصرف كتقصرح راسها باش تصرف وتصير على أولادها وتضمن لها مستقبل اللي ولي اليوم على كف عفريت، اليوم المدارس ديال الاستقطاب المحدود، خفضو العتبة ديال المعدلات، ولينا كنعقاو اليوم بحال مول 12 بحال مول 18 في البكالوريا، مع المحدودية ديال المقاعد المخصصة في هذه المدارس كتولي الجامعة هي الملاذ الوحيد.

طيب، تحدثتو، السيد الوزير، اليوم على أنه الوزارة أحدثت أكثر من 1037 مسلك، هذه المسالك لم يواكها على الإطلاق حملة تواصلية لا مع الطلبة ولا مع الأسر، تنزيل هذا الإصلاح الجامعي بالمناسبة غير نفتح واحد القوس هذا الإصلاح الجامعي أنا شخصيا من النهار اللي كنت في الكلية وأنا تنسمع الإصلاح الجامعي، والحال على أنه القطاع بهذه الإستراتيجية واللي كيحكم المستقبل ديال البلاد واللي كيحكم المستقبل ديال أولادنا لا يحتمل كل هذه اللخطة، ولا يحتمل هذا التردد، إذا كاين شي إصلاح حقيقي خصوصيا في النتيجة ديالو، خصوصيا في النخب اللي كنوفروها لبلادنا، خصوصيا في انعكاسه على سوق الشغل.

تحدث السيد المستشار قبل مني على الحاجات ديال التكوين في المجال ديال الصيد البحري، وما قاله عن حق في الصيد البحري ينطبق على قطاع ديال الفلاحة، ينطبق على القطاع الخاص، اليوم أشنوهي احتياجات القطاع الخاص في التكوين البيداغوجي لأبناء المغاربة باش غدا ملي يحصلو على الدبلوم يلقاوا مناصب ديال الشغل، ينطبق كذلك على المجال ديال السياحة.

أعتقد، السيد الوزير، أن الحكومة مطالبة بإعادة النظر بشكل جدي في مسألة التوجيه وإعطائها الأولوية وربطها بمسارات واضحة للتشغيل، لأن المغاربة في المحصلة ملي كيقربو أولادهم وكيصرفو على أولادهم راه خصوصيا غدا ملي يكون عندو الدبلوم يولج به سوق الشغل، وإلا باش غادي ينفعو؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل إلى السؤال حول "مبدأ المساواة بين الطلبة في ولوج سلك

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد رئيس الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية، على طرحه هذا السؤال.

جوابا على سؤالكم، السيد الرئيس، أود أن أحيطكم علما بأن الوزارة عملت على تفعيل جملة من المشاريع والإجراءات الرامية للرفع من المردودية الداخلية للمنظومة والحد من ظاهرة التكرار والهدر الجامعي، وذلك من خلال اعتماد هندسة بيداغوجية جديدة لسلك الإجازة، قائمة على الجذوع المشتركة في السنتين الأولى والثانية ومسارات للتخصص ابتداء من السنة الثالثة، مما يسمح للطلاب بترصيد أغلبية الوحدات المكتسبة.

وترتكز هذه الهندسة البيداغوجية على نظام مرن للتوجيه النشط وإعادة التوجيه القائم على المواكبة المبكرة ومراعاة مؤهلات وميولات الطالب لتمكينه من بناء وتحقيق مشروعه الشخصي، مع كل ما يقتضيه تفعيل هذا النظام من إجراءات بيداغوجية وتنظيمية وتقنية

تهم:

- إحداث وتأهيل فضاءات وبنيات لخدمات الإرشاد الجامعي بالجامعات؛

- وضع منصة وطنية للتوجيه والتسجيل وإعادة التوجيه؛

- إشراك الأساتذة الباحثين في عمليات التوجيه والتعريف بالمسالك المعتمدة المفتوحة بكل مؤسسة جامعية؛

- تفعيل آليات التنسيق وطنيا وجوهيا بين مكونات التربية والتكوين في مجال التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي في انتظار صدور مرسوم في هذا الشأن؛

- إحداث مسارات التميز بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح لتمكين الطلبة من فرص إعادة التوجيه والاستفادة من تكوينات جديدة في مجالات واعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف أبادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الدكتوراه".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

.. في الاتحاد المغربي للشغل تنمى الشفاء العاجل للسيد الوزير.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لترسيخ مبدأ المساواة بين الطلبة في ولوج سلك الدكتوراه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات**مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد****وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:**

شكرا، السيد المستشار المحترم والفريق المحترم، على طرحه هذا السؤال.

دائما نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وجوبا على سؤالكم الذي تفضلتم به، أود أن أشير بداية إلى الأهمية التي توليها الوزارة لورش إصلاح سلك الدكتوراه، قصد جعل هذا السلك التكويني رافعة للبحث العلمي والابتكار، من خلال تكوين جيل جديد من الدكاترة الباحثين، بمعايير دولية، تمكنهم من المساهمة الفعلية في رفع التحديات التنموية لبلادنا على كافة المستويات.

وقد تم في هذا الصدد، المصادقة على دفتر الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية الخاصة بهذا السلك، والتي تركز مبدأيا الشفافية وتكافؤ الفرص في الولوج إلى كافة التكوينات المعتمدة بسلك الدكتوراه، ويتجلى ذلك من خلال خضوع الطلبة لنفس الشروط والمعايير المحددة بالملف الوصفي، لاعتماد هذا التكوين بدءا بالتسجيل القبلي عبر المنصة الرقمية المحدثة لهذا الغرض، مروراً بمرحلة الانتقاء الأولي لملفات الترشيح واختبار كتابي عند الاقتضاء إلى مرحلة المقابلة مع لجنة الانتقاء.

وأغتنم هذه الفرصة، لأؤكد لكم حرص هذه الوزارة التام على تجويد التكوينات بسلك الدكتوراه وإعمال مبدأ الاستحقاق والشفافية لولوج هذا السلك وتمكين الطلبة المسجلين به من إنجاز بحوثهم في ظروف جيدة، تكفل كافة شروط النجاح والتميز العلمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشتكى العديد من الطالبات والطلاب حرمانهم من ولوج سلك الماستر والدكتوراه رغم توفرهم على الشروط والمعايير الضرورية، هذا في الوقت الذي يتم فيه قبول آخرين قد لا تتوفر فيهم حتى الشروط الدنيا، وقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن أشار إلى وجود طلاب مسجلين في سلك الدكتوراه لا تظهر أسماؤهم في قائمة المترشحين الذين تم انتقائهم في الاختبار القبلي، على سبيل المثال لا الحصر، وهذا ما نعتبره في فريق الاتحاد المغربي للشغل تنافيا مع الدستور ومبادئ تكافؤ الفرص والمساواة في ولوج المواطنين المغاربة للتعليم وإساءة لصورة الجامعة المغربية والتعليم ببلادنا بصفة عامة.

ومرد هذا الوضع، يرجع بالخصوص إلى عدم وضوح معايير الانتقاء وضعف شفافيتهما، مما يفتح الباب أمام الوساطة والمحسوبية، وخاصة خلال فترة الانتقاء الأولي والامتحانات الشفوية، هذا علاوة على تعدد الصعوبات والعراقيل.

السيد الوزير المحترم،

إن قضية التعليم بشكل عام هي شأن مجتمعي يتطلب تضامنا وجهود جميع المتدخلين والشركاء الاجتماعيين، من أجل النهوض بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لذلك فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة:

- أولا، إصلاح بيداغوجي حقيقي بمقاربة تشاركية لمعالجة الأعطاب التي يعاني منها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حتى يستجيب لحاجيات المجتمع العلمية والتنموية وإعادة الاعتبار والمصداقية لجامعتنا؛

- معالجة إشكالية ضعف التأطير بسلك الدكتوراه، من خلال الرفع من عدد الأساتذة الجامعيين وتحفيزهم مع الارتقاء بالتعليم الجامعي عن بعد، مما سيسمح بزيادة عدد الطلبة المسجلين بسلك الدكتوراه؛

- الرفع من قيمة المنحة الجامعية، وتعميمها على كل الطلبة غير العاملين؛

- العمل على معالجة إشكالية بطالة حاملي الشواهد العليا ومنهم حاملين الدكتوراه من خلال - إطلاق مسالك جديدة للتكوين تواكب متطلبات القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وفي الأخير، نحيطكم علما، السيد الوزير المحترم، أن في إطار المباريات التي تنظمها الوزارة المكلفة بالتعليم العالي الخاص بالدكاترة الموظفين لولوج أساتذة التعليم العالي بأن الدكاترة العاملین بالغرف

طبعاً، الشكر للسيدة المستشارة المحترمة.

كما هو معلوم لديكم فإن عدد منح التعليم العالي يحدد سنويا بمقتضى قرار مشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية، طبعاً في حدود اعتمادات مالية مرصودة لها في قانون المالية الذي تتم مناقشته كل سنة داخل قبة البرلمان.

ووعياً من هذه الوزارة بالأهمية التي تكتسبها المنحة في حياة الطلبة، وخاصة المنتمين منهم للفئات الهشة والفقيرة، فقد قامت خلال الموسم الجامعي المنصرم، بمجموعة من الجهود التي أدت إلى الرفع من عدد منح التعليم العالي ليصل عددها إلى 421 ألف منحة، أي بزيادة 20 ألف منحة مقارنة مع السنة الماضية.

ولتحقيق استهداف أنجع للفئات المستحقة للمنح، عملت الوزارة بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية بمراجعة وإصدار مرسوم جديد رقم 2.23.564 الصادر في 13 يوليوز 2023، بتحديد شروط وكيفيات صرف المنح الدراسية للطلبة، وشروط وكيفيات وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، والذي بموجبه تم إسناد البت في طلبات الاستفادة من المنح الدراسية من فئة السلم الأول إلى لجنة وطنية ترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بدل اللجان الإقليمية المعمول بها حالياً.

واشترط في متقدمي بطلب منحة السلم الأول أن يكون مسجلاً مع جميع أفراد أسرته في السجل الاجتماعي الموحد، طبقاً لأحكام القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، والاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد هو إجراء يمكن الطلبة من أوساط اقتصادية واجتماعية ضعيفة، من حق الأولوية في الاستفادة من هذه المنح.

كما تعمل الوزارة جاهدة على تنويع مصادر تمويل المنح من خلال تعبئة مساهمة مختلف المتدخلين والشركاء من القطاع الخاص والقطاع العام والشراكة الدولية، خاصة فيما يتعلق بمنح الحركة الدولية، كما تم إحداث منح خاصة بالحركة الوطنية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكراً السيد الرئيس.

أكد أن الوزارة عملت على رفع النسبة ديال الميزانية المخصصة للمنح والعدد ديالها ولكن حتى هاذ الرفع هذا تيبقى محدود وحتى

المهنية والمؤسسات العمومية يتم إقصاؤهم من هذه المباريات بحجة عدم توفرهم على رقم التأجير.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

إذن ننتقل إلى آخر سؤال الموجه لقطاع التعليم العالي حول "تعميم المنح الجامعية"، وأعطي الكلمة لنفس الفريق.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ابتداء من هاذ الدخول الجامعي الحالي، اعتمدت الوزارة مسطرة جديدة لطلب المنحة الجامعية، وذلك بضرورة تسجيل الطالب وجميع أفراد الأسرة ديالو في كل من السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد كمعيار رئيسي مع اعتماد مركزية عملية انتقاء الطلبة الممنوحين.

مما قد يسقط حق العديد من الطلبة من الاستفادة من المنحة، وحرمانهم من أحد أهم حقوقهم الأساسية، وهو الحق في استكمال الدراسة الجامعية ديالهم، خاصة بالنظر إلى الظروف الاجتماعية المزرية لفئات واسعة وتحديد الذين يتقاضون، وفي أحسن الأحوال الحد الأدنى للأجور، علماً أن تكلفة الهدر الجامعي واللي بلغات النسبة ديالو في الفترة الماضية ما يقارب 50% دون الحصول على أول دبلوم، هاذ الكلفة هي أكبر بكثير من تكلفة هذه المنح.

وعليه، نساؤلكم السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتعميم المنح الجامعية على كافة الطلبة المستحقين كخطوة أساسية في الإصلاحات الوطنية لبناء جامعة مغربية دامجة ومنسجمة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة نيابة عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكراً السيد الرئيس.

وننتقل إلى سؤالين موجبين إلى القطاع الذي تشرفون عليه.

إذن، السؤال الأول يتعلق بالاحتفاظ بالسجون.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبدسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عدي ويحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات التي ستبشرونها لمعالجة إشكاليات الاحتفاظ بالسجون؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الجواب السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا الجواب في إطار التمثيلية الدستورية ماشي في الإشراف المباشر.

نبغي نشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال هذا، الذي برز مؤخرا وأصبح واحد من المواضيع التي تتناقش بحدة في المجتمع، نظرا لأنه الأرقام ديال الساكنة السجنية في المغرب عرفت واحد الارتفاع الذي هو ارتفاع كبير، لكن بدون ما نحاولو نقلبو على بعض الأجوبة التي تقريبا تقدم جزءا من الحل، خلينا نمشيو للأجوبة الكبرى التي هي التي فيها يوجد فيها الحل لهذه المشكلة.

المشكل الأول هو السياسة الجنائية في بلادنا يجب إعادة النظر في السياسة الجنائية في بلادنا، وهذا هو اللي تينخرط ولا تيندرج في إطار واحد المجهود تتقوم به الحكومة الحالية، خاصة في إطار إعادة النظر فالمنظومة ديال القانون الجنائي في بلادنا، وخاصة مع التشريع الذي راه موجود الآن على مستوى مجلس النواب اللي كيرتبط بالقانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، واللي جزء كبير من الأجوبة موجودة في هذا القانون.

هو الآن تقريبا فالمرحلة الأخيرة من المصادقة في مجلس النواب، سوف تكون فرصة لمناقشته في مجلس المستشارين، مثل هاذ النوع من القوانين، لأن حتى ملي حتى كتحللو الساكنة السجنية تنلقاو بأن

الإجراءات المصاحبة رغم أهميتها تبقى غير كافية ولا تضمن بتفعيل مبادئ التمكين والإنصاف كمرتكزات اللي اخذتها بلادنا لتنزيل النموذج التنموي.

والهاجس المالي، وأكدتموها السيد الوزير في التدخل ديالكم، هو المتحكم في تخصيص المنح الجامعية عوض الهاجس الاجتماعي والتنموي.

إن تعميم المنح الجامعية، السيد الوزير، هو تعميم لمزيد من تكافؤ الفرص والرفع من المستوى التعليمي والمعرفي للطلبة والتأهيل ديالهم باش ياخذو الفرصة ديالهم من مناصب الشغل اللائق لتحقيق الرقي الاجتماعي، والمنحة على الرغم من الضعف ديال القيمة ديالها المالية وهي بنسبة للعديد من الأسر الضعيفة والمحدودة الدخل كتلعب دور أساسي وحاسم في متابعة الدراسة، حيث تقف العديد منها مكتوفة الأيدي أمام إمكانية متابعة أبنائها وخاصة بناتها دراستهم.

فلا أخفيكم سرا أن حرمان الطالبات من المنح الجامعية يعني حرمانهن من استكمال الدراسة الجامعية، خاصة في بعض المناطق.

في الوقت اللي يجب أن تشكل فيه هذه المنحة حافزا لهذه الأسر وعامل أساسي على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاجتماعية والترايبية والجندرية.

وفي هاذ الصدد، فريق الاتحاد المغربي للشغل عندو بعض الاقتراحات:

1- اعتماد التمييز الإيجابي لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة، مع إزالة شرط السن؛

2- عدم حرمان الطلبة من متابعة الدراسة ديالهم في مدن أخرى لأسباب تتعلق بالمنحة؛

3- الحفاظ على المنحة في حالة الاستفادة من منحة التميز؛

4- مراجعة القيمة المالية للمنحة، خاصة مع الارتفاع المهول للأسعار؛

5- وأخيرا، معالجة حالات الطلبة الذين قد يكون تعذر عليهم التسجيل في السجلين لأسباب خارجة على الإرادة ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وبذلك نكون قد أنهينا الأسئلة الموجهة لقطاع التعليم العالي.

نشكركم السيد الوزير على المساهمة القيمة نيابة عن السيد وزير التعليم العالي في إطار التضامن الحكومي.

واقع الاكتظاظ الموهول الذي تعرفه؟

السيد الوزير المحترم،

إن نسبة كبيرة جدا من الساكنة السجنية هم معتقلين احتياطيين أو محكومين بمدد قصيرة، لذا فنحن نرى أن الحل الأنسب لمعالجة هذه الظاهرة واعتماد قانون للعقوبات البديلة من شأنه طرح بدائل عن السجن، لاسيما في الجرح البسيطة.

وفي هذا السياق، ننوه بالمجهودات التي تقوم بها وزارة العدل في هذا الاتجاه، والذي تضمن جملة من الإجراءات الهامة من شأنها التخفيف من الاكتظاظ داخل السجون بسبب الكثير من التدابير والعقوبات البديلة المعمول بها داخل مختلف الدول.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع ذلك، يتعين إعادة النظر في مسألة الاعتقال الاحتياطي، والتأكيد على أنه إجراء استثنائي جدا لا يكمن اللجوء إليه في أقصى الحالات.

كما يجب الإشارة لأهمية وإعمال إجراء الإفراج المقيد في التخفيف من الاكتظاظ، وكذلك المسألة المتعلقة بإطلاق السراح المشروط، إذ نعتقد أن هذه الآلية يجب اللجوء إليها بالنسبة لأي معتقل قضى نصف العقوبة أو ثلثي العقوبة، وتميز بالسلوك الحسن والانضباط داخل المؤسسة السجنية بإمكانية أن يتمتع بالسراح المشروط ويعود إلى حياته اليومية العادية تدريجيا.

السيد الوزير المحترم،

هناك نقطة مهمة جدا، فيما يخص السجن المحلي الجديد بمدينة العيون، والذي يتسع تقريبا لـ 1000 سجين، نطالبكم بعدم ترحيل السجناء إلى المدن الأخرى بالشمال، خاصة وأن هذا الإجراء سيزيد من المتاعب المادية والنفسية للأسر التي تضطر إلى التنقل مئات الكيلومترات لزيارة النزلاء، خاصة أن العديد من هذه الأسر تنتمي إلى الطبقة الفقيرة والهشة.

السيد الوزير المحترم،

كنا نتفهم الجدوى من عملية الترحيل عندما كان السجن القديم يتسع إلى 250 أو 300 سجين، لكن بعد بناء السجن الجديد بمواصفات عالية وطاقرة استيعابية أكبر أصبح هذا الإجراء متجاوزا ويؤثر على عوائل السجناء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى آخر سؤال في هاذ المحور حول "وضعية أطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج".

نسبة كبيرة جدا محكومة بسنوات أقل من سنتين، فكلها هاذي يمكن أن تندرج في إطار الجرح، طبعا، كإينة جنح يستثنى هاذ القانون ديال العقوبات البديلة، لكن، الجرح المعروفة واللي يعني لا تثير مشكلة في المجتمع هاذي ممكن أنها تخضع لهاذ المقتضيات الموجودة في هذا الموضوع.

أيضا الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح البرلمان لجلالة الملك حفظه الله، والذي نص فيه على الدور الكبير ديال الأسرة في المجتمع، باعتبارها النواة الأساسية اللي خص المدونة ديال الأسرة أنها تعطى مكانة مهمة جدا، التنشئة الاجتماعية أيضا، التنشئة التعليمية، القيم المتداولة في المجتمع، شفنا كيفاش المجتمع المغربي متأزر، متضامن، لكن الاستثمار أكثر في هذا الجانب، الاستثمار في السياسة الجنائية، في العقوبات البديلة، هذه هي الأجوبة.

الأجوبة الأخرى اللي مرتبطة بالمساحة فهاذي سوف تكون أثرها محدودة مقارنة مع هاذ القضايا هاذي.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكركم السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات القيمة، فكما لا يخفى عليكم أن أكبر إشكال تواجهه المؤسسة السجنية والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج يكمن في الارتفاع المتزايد للساكنة السجنية، حيث بلغت إلى حدود شهر غشت الماضي ما يفوق 100 ألف سجين.

فرغم المجهودات الجبارة المتواصلة التي بذلتها المندوبية، وعلى رأسها السيد المندوب السامي المحترم، لتوسيع وتحديث السجون بالمغرب، إلا أن التغلب على هذه المعضلة يتطلب تكاتف مجهودات جميع المتدخلين وإجراءات قانونية جريئة.

فكما تعلمون أن المؤسسة السجنية هي مؤسسة تهذيب وإعادة الإدماج، لكن السؤال الذي يفرض نفسه: هل من الممكن أن تلعب هذه المؤسسات أدوارها في تهذيب وإصلاح وإعادة إدماج السجناء في ظل

والمتمثلة أساسا في المنح والمساعدات الاجتماعية للموظفين، وكذا الخدمات الصحية ودعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية؛

- تعميم إجراءات الترقية الاستثنائية عبر منح أقدمية اعتبارية لمدة 18 شهر، حيث وصلت نسبة المستفيدين إلى 94% منذ الشروع في تفعيل هاذ الإجراءات بشكل واسع ابتداء من سنة 2014؛

- مواصلة توفير وسائل النقل للموظفين مع برمجة اقتناء عدد من الحافلات الجديدة؛

- مواصلة تقديم خدمات الخلية المركزية للمواكبة والدعم النفسي للموظفين؛

- الاستمرار في التعاقد مع محامين على المستوى الجهوي من أجل مؤازرة الموظفين في القضايا المرتبطة بمزاولة المهام، حيث بلغ عدد القضايا التي تم فيها توفير المؤازرة للموظفين المعتمدى عليهم 17 قضية، خلال الفترة الممتدة من 1 يناير 2023 إلى غاية متم شهر شتنبر 2023. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

يقوم موظفو المندوبية العامة لإدارة السجون بمجهودات كبيرة لتنظيم حياة السجناء داخل المؤسسات السجنية، معرضين أنفسهم لمخاطر يومية واعتداءات داخل وخارج هذه المؤسسة، مما يشكل ضغطا نفسيا إضافيا عليهم، حيث تشكل نسبة التأطير داخل هذه المؤسسات حارسا واحدا لكل 20 سجين، في حين أن المعدل الدولي هو حارس لكل 3 سجناء، وهذا يستدعي من الحكومة إعادة النظر في أجورهم التي لا تتناسب مع حجم التضحيات التي يقومون بها وتضافر جهود الجميع لتنميين عملهم النبيل، والزيادة في التحفيزات المادية والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم، حيث يغمرهم إحساس قوي بالغبن والحيث بسبب غياب تعويضات بما هو مخول أمثالهم في القطاعات المشابهة، تتلاءم وصعوبة مهامهم وتحفيزهم على المزيد من البذل والعطاء والفخر والانتماء لهذا القطاع.

فلا يمكن لأحد أن ينكر الصعوبات التي تطبع العمل اليومي لهذه الفئة من موظفي الدولة والمخاطر المحدقة بهم باستمرار، وما يمكن أن يتعرضوا له من اعتداءات جسدية أو معنوية، فمطالب موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون في نظرنا كفريق استقلالي، مطالب بإعادة منظومة مستعجلة، حيث إن هذه الفئة تستحق منا كل التقدير

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

المستشارين والمستشارات المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير والإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تحسين الوضعية المادية والإدارية لموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التي طال انتظارها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الجواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم وللفريق المحترم.

فبخصوص هاذ السؤال، يشرفني أن أقدم العناصر التي توصلت بها من طرف المندوبية العامة، النهوض بوضعية الموظفين هو واحد من الأولويات لدى المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، ومن أجل تجاوز هاذ الوضعية هاذي تسعى المندوبية إلى تبني رؤية مندمجة تتأسس على ثلاث مداخل أساسية:

- المدخل الأول يتمثل في المراجعة ديال النظام الأساسي؛

- المدخل الثاني يرتكز على النهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع، حيث تم إعداد مشروع قانون يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية خاصة بموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- المدخل الثالث يتمثل في الارتقاء بالنظام التحفيزي للموظفين، وذلك عبر البحث عن أساليب جديدة تنمي روح الانتماء الوظيفي للقطاع وتحفز الموظفين على الأداء.

ففي انتظار أنه يتم تفعيل هاذ الرؤية الموجودة لدى المندوبية العامة، هناك مجموعة من الأنشطة ومجموعة من البرامج التي تقوم بها المندوبية العامة، تتمثل:

- أولا، في تعزيز الخدمات الاجتماعية لجمعية التكافل الاجتماعي

- إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون.

وشكرا للسيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

مرة أخرى نشكركم السيد الوزير على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.

والتنويه والاحترام، لعل من أهم هذه المطالب:

- مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون؛

- إصلاح نظام الترقية كباقي القطاعات المماثلة؛

- التعويض عن السكن؛

- التعويض عن حمل السلاح الوظيفي؛

- إدماج حاملي الشواهد العليا في السلالم التي تتناسب مع الشواهد المحصل عليها؛

- الرفع من التعويضات، من التأهيل والأعباء والمخاطر؛

- توفير الحماية القانونية لموظفي إدارة السجون داخل وخارج

المؤسسة السجنية؛

وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة المستويات.

وكما جاء في الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الحالية، الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله، فإن أولى الأوراش التي تنتظرنا تهم العنصر البشري، من خلال المشروع التاريخي للحماية الاجتماعية، الذي أطلقه جلالته، وأعطى تعليماته السامية أمام مجلسكم الموقرين، بتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي سيمكن من تحسين الوضع المعيشي للملايين من الأسر والأطفال، وهو ما سيشكل انعطافة كبرى في مسار بناء نموذجنا التنموي والاجتماعي لصون كرامة المواطنين في كل أبعادها.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

كما تعلمون، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق وطني استثنائي على إثر الزلزال العنيف الذي عرفته بلادنا ليلة 08 شتنبر 2023، وما خلفه من شهداء وجرحى ومن خسائر في الممتلكات والبنية التحتية.

وكعادته في مثل هذه المحن، أعطى المغرب درسا للعالم في الالتحام يدا واحدة بقيادة ملكية حكيمة، بالتعامل السريع والفعال مع مخلفات الكارثة الطبيعية منذ الساعات الأولى لحدوثها، في ظل حملة تضامنية رسمية وشعبية أدهشت القريب والبعيد على السواء، مروراً بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة المالية المباشرة للمتضررين، فضلا عن تكاليف ترميم أو إعادة بناء المساكن المتضررة أو المهارة كليا، وذلك من خلال الحساب الخاص الذي تم إعداده لهذه الغاية، موازاة مع إطلاق برنامج مندمج وطموح لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، خصص له غلاف مالي يقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات، وسيتم إنجازه عن طريق "وكالة تنمية الأطلس الكبير"، التي صادقت بالإجماع على المرسوم بقانون المحدث لها.

حضرات السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024 أيضا في سياق دولي صعب، يطبعه اللايقين في ظل استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، ما أثر بشكل بالغ على آفاق الاقتصاد العالمي، حيث يتوقع ألا يتجاوز معدل النمو العالمي 3% خلال سنة 2023 و2024 تواليا، في حين سيسجل اقتصاد منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا نموا بحدود 0,7% خلال سنة 2023، ويتوقع ألا يتعدى 1,2% في خلال سنة 2024.

ورغم هذا السياق الدولي الصعب، تمكنت بلادنا تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، من مواجهة هذه الضغوط والأزمات والحد من تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث حقق اقتصادنا الوطني معدل نمو يقدر بحوالي 1,3% نهاية سنة 2022، فيما يتوقع أن يبلغ هذا المعدل 3,4% عند متم سنة 2023، مع عجز في الميزانية لا يتجاوز 4,5% برسم سنة 2023، مقابل 5,2% لسنة 2022.

محضر الجلسة رقم 124

التاريخ: الجمعة 4 ربيع الآخر 1445 هـ (20 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: اثنتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة المشتركة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، حول مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة، تتفضل مشكورة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقرين، لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2024.

هذه المناسبة السنوية، فضلا عن طابعها الدستوري، تعتبر فرصة لتأكيد الحرص المشترك لدى المؤسسات التنفيذية والتشريعية، على التعاون وتعبيد الطرق المثلى لخدمة المصالح العليا لبلادنا، عبر الوقوف على ما تحقق من منجزات تنموية، واستشراف المستقبل وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدرتنا الوطنية في ظل الأزمات المتتالية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الإستراتيجية الكبرى بهدف تحسين

سواء فيما يتعلق بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، أو فيما يخص مواجهة إشكالية ندرة المياه، أو توطيد أسس الدولة الاجتماعية، أو غيرها من التحديات التي سيأتي التفصيل فيها ضمن هذا العرض.

كما أنه لا يمكن إغفال المستوى الجيوسياسي، إذ لازالت وحدتنا الترابية تحتل مركز انشغالنا الوطني الإجماعي، باعتبارها القضية الوطنية الأولى.

فإذا كانت بلادنا قد حققت تقدما حاسما ونهائيا في هذا المجال، إن على الصعيد الدبلوماسي أو التنموي، بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، فإن إصرار بعض الأطراف على مناهضة وحدتنا الترابية، يضيع على الدول المكونة للفضاء المغربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويحرمها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح.

كما لا يفوتني أن أנוه بالمجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي تبذلها كل مكونات القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تجندها الدائم، تحت قيادة جلالته الملك حفظه الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره. حضرات السيدات والسادة،

بناء على ما سبق، فإن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2024، تجسيدا للتوفيق الأمثل بين طموحاتنا وإمكاناتنا الذاتية، وبشكل يسمح بتعزيز مناعة منظومتنا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة واقعية وشاملة تقوم على أربعة محاور أساسية ومتكاملة على النحو التالي:

أولاً: مباشرة التنفيذ الفوري والفعال لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، موازاة مع توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛

ثانياً: المضي قدما في مسار تكريس أسس الدولة الاجتماعية، والارتقاء بالمسار التنموي لبلادنا، وذلك تجسيدا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وانسجاما مع مرتكزات البرنامج الحكومي؛
ثالثاً: مواصلة الإصلاحات الهيكلية؛

رابعاً: تعزيز استدامة ماليتنا العمومية، مع الحرص على تعبئة الهوامش المالية اللازمة لتنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات.

بالنسبة للمحور الأول المتعلق بتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، موازاة مع توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛

تجدد الإشارة إلى أنه تم إعداد هذا البرنامج وفق مقاربة التقائية

وتشير المؤشرات القطاعية خلال سنة 2023 إلى تحسن دينامية الاقتصاد الوطني، حيث من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بـ 6% بعد انخفاض بحوالي 12,9% خلال سنة 2022، في حين ستعرف القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية ارتفاعا يقدر بـ 3,1% خلال سنة 2023، مقابل 3% المسجلة خلال السنة الماضية.

ومن جانبها حققت القطاعات التصديرية نتائج إيجابية، لا سيما صادرات السلع والخدمات التي ارتفعت بـ 8,4% عند متم شهر غشت من سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، كما ارتفعت صادرات صناعة السيارات بـ 36%، وصادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية بـ 33%، وصادرات صناعات النسيج والصناعة الجلدية بـ 9% خلال نفس الفترة.

كما تسارعت الدينامية الإيجابية للقطاع السياحي منذ مطلع سنة 2023، حيث حقق عائدات تتجاوز 71 مليار نهاية شهر غشت، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر بـ 33% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

ويتوقع أن تتعزز هذه الدينامية الإيجابية بفضل التدابير التي جاءت بها خارطة الطريق 2023-2026 للقطاع السياحي.

من جانب آخر، ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج لتناهز 78 مليار درهم نهاية شهر غشت، مقابل 73 مليار درهم المحققة خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ 7%.

وما من شك أنه رغم هذه الإنجازات المهمة التي أبانت عن صمود اقتصادنا أمام توالي الصدمات، فقد بقي الهاجس الرئيسي ممثلا في المواجهة الفعالة لانعكاسات الظرفية على المستوى الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الاستباقية بهدف التخفيف من تأثيرات التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، كلفت ميزانية الدولة غلafa ميزانيتها إضافيا بقيمة 40 مليار درهم برسم سنة 2022، وأكثر من 10 دالمليار درهم برسم السنة المالية الجارية.

وقد مكنت هذه التدابير من تقليص معدل التضخم من 10,1% المسجل خلال شهر فبراير من هاذ السنة، إلى 5% نهاية شهر غشت الماضي، كما يتوقع التحكم في المعدل السنوي للتضخم في حدود 6% برسم سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

من الطبيعي أن توالي الصدمات مقابل الطموح الإرادي للانخراط في مسار تنموي مستدام ومتوازن، يفرض علينا استحضار التحديات التي تواجهها بلادنا على عدة مستويات.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع قانون المالية 2024، يستجيب للتحديات التي تنتصب أمامنا، والتي ينبغي أن نعمل جميعا على التصدي لها عبر التنفيذ الحازم والفوري للتوجهات الملكية السامية،

السنة الحالية، باعتمادات تفوق 110 مليار درهم، منها 42 مليار درهم كمساهمة من الدولة.

من جانب آخر، ووفقا للرؤية الملكية الرشيدة بخصوص السياسة المائية ببلادنا، تضع الحكومة نجاعة تدبير الموارد المائية ضمن أولوياتها، حيث تحرص على تسريع تنزيل مختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، لاسيما عبر مواصلة تعبئة غلاف مالي إجمالي يبلغ 143 مليار درهم خلال الفترة بين 2020 و2027.

وفي هذا الإطار، فقد تم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الماء بـ 5 ملايين درهم برسم قانون المالية لسنة 2023، ثم فتحت اعتمادات إضافية 1,5 مليار درهم خلال نفس السنة.

هذا، فيما تم تحديد الاعتمادات المالية الإضافية المخصصة لهذا البرنامج بـ 5 ملايين درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، لتبلغ بذلك الاعتمادات الإجمالية المتوقعة ما يفوق 18 مليار درهم.

أهم المشاريع التي في هاد البرنامج نذكرها، هي:

- استكمال مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقرق؛
 - هي مواصلة إنجاز السدود للرفع من قدرة التخزين من المياه العذبة؛
 - تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات تحلية مياه البحر والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وتعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي.
 - ومن المؤكد أن مختلف عناصر هذه السياسة المائية، تتم بانسجام مع سياسة بيئية تسعى لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، والحد من تأثيراتها عبر مقاربة مندمجة ومتكاملة، تقوم على تعزيز الإطار المؤسسي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين كل القطاعات الحكومية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية، وتعزيز التدابير التحفيزية ذات الطابع البيئي، وكذا اتخاذ التدابير الرامية لتشجيع الأدوات المالية الخضراء بالتشاور مع بنك المغرب والمؤسسات المالية المختصة.
- حضرات السيدات والسادة،

يقوم المحور الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة تكريس أسس الدولة الاجتماعية، تجسيدا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، حيث قطعت الحكومة أشواطاً كبيرة في تنزيل التزاماتها، والتي يأتي على رأسها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم، والوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، وإنعاش التشغيل خصوصاً برنامجي "أوراش" و"فرصة"، ودعم السكن، والارتقاء بوضعية المرأة، وتوطيد الاندماج الاجتماعي للأسر، وغيرها من الإصلاحات المجتمعية التي تدخل في إطار إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

وتشخيص دقيق للحاجيات والمؤهلات الترابية للمناطق المتضررة، الشيء الذي يستدعي بالضرورة العمل في إطار تعاقدية، يحدد مسؤوليات كافة المتدخلين في هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار، فقد تم البدء انطلاقاً من شهر أكتوبر الجاري في صرف المساعدات الاستعجالية المحددة في 2500 درهم شهرياً لمدة سنة، لفائدة 60.000 أسرة من الأسر التي انهارت منازلهم جزئياً أو كلياً.

كما تم إطلاق عملية تأهيل وتوسيع الطرق، إضافة إلى إعادة تأهيل المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية التي عرفت أضراراً أو انهياراً كلياً، وكذا مباشرة تقديم الدعم للفلاحين من أجل إعادة تشكيل القطيع الوطني، ودعم الشعير والأعلاف المركبة بالمناطق المتضررة.

ولتتبع وتمويل هذه المشاريع التي ستهتم قطاعات التعليم والصحة والتجهيز والسكن والثقافة والسياحة والفلاحة والأوقاف، قررت الحكومة فتح اعتمادات بقيمة 2,5 مليار درهم من مخصصات الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال من أجل المباشرة الفورية لتزويلها.

وستنكب الوكالة المخصصة لهذا الغرض على برمجة تدخلات مختلف القطاعات الحكومية والتنسيق فيما بينها، مع مراعاة العامل الزمني، قصد استكمال إنجاز البرنامج في الحيز الزمني المخصص له.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

موازية مع تفعيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام، ستعمل الحكومة على توطيد تدابير مواجهة تأثيرات الظرفية التي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، لا سيما تزايد الضغوطات التضخمية، وأزمة الجفاف وندرة المياه وتصاعد مخاطر التغيرات المناخية، وذلك وفق منظور يقوم على بعدين متكاملين: أولهما استباقي للتعامل مع الإكراهات المستعجلة، وقصيرة الأمد؛ وثانيهما إصلاح بنيوي يروم معالجة الإشكالات ذات التأثيرات البنوية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

وفي هذا الصدد، فإن التدابير التي اتخذتها بلادنا من أجل التحكم في مستوى التضخم وإعادته إلى مستويات ما قبل الأزمة، قد بدأت تؤتي ثمارها من خلال ما تم تسجيله من انخفاض خلال الأشهر الأخيرة.

غير أن ذلك لا يعفينا من ضمان الجاهزية الدائمة للتدخل بالآليات المناسبة، نظراً لحساسية الظرفية الدولية مع تكثيف الجهود إلى تحقيق التوازن الضروري بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية.

في نفس السياق، سيتم العمل على توطيد التدابير الرامية إلى دعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازية مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع، في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" التي ستواصل الحكومة تنزيلها خلال سنة 2024، ولاسيما من خلال الحرص على تفعيل الالتزامات التي تضمنها 19 عقد برنامج تم التوقيع عليها بداية

حضرات السيدات والسادة،

نظرا للأهمية التي يحظى بها إصلاح منظومة التربية والتكوين كإحدى ركائز الدولة الاجتماعية، تعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024 على مواصلة تنزيل الالتزامات التي جاءت بها خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026، حيث خصصت اعتمادات مالية إضافية تقدر بـ 5 ملايين درهم في إطار هذا المشروع.

كما ستعمل على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، عبر إحداث حوالي 4000 وحدة تعليمية سنويا، وتمكين المربيين والمربيين من التكوين الجيد مع التركيز على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات في العالم القروي على وجه الخصوص.

إضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة من خلال المشروع المعروض على أنظاركم على تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI)، الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي، ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص مجال التشغيل، ستواصل الحكومة تنزيل النسخة الثانية من برنامج "أوراش" من أجل بلوغ هدف إحداث 250.000 منصب شغل، وقد رصدت الحكومة غلafa ماليا سنويا يقدر بـ 2,25 مليار درهم خلال سنتي 2022 و2023، لهذا البرنامج الذي ستعمل على استكمال تنزيهه خلال سنة 2024.

أما بالنسبة لبرنامج "فرصة" الذي يهدف إلى مواكبة وتمويل 10.000 من حاملي المشاريع خلال سنة 2023، فقد خصصت له الحكومة غلafa ماليا سنويا يقدر بـ 1,25 مليار درهم برسم سنتي 2022 و2023، كما ستعرف سنة 2024 إنجاز تقييم شامل لهذا البرنامج قصد استصدار دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال مواكبة وتأطير حاملي المشاريع من أجل انطلاقة واعدة في هذا المجال.

هذا، فيما سيتم إحداث 50.034 منصب مالي برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، مقابل 48.212 في سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

يشكل الولوج إلى السكن اللائق وضمان ظروف عيش كريمة، أحد أولويات عمل الحكومة، التي تلتزم وفقا للرؤية الملكية السامية، بتنفيذ البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن برسم الفترة ما بين 2024 و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن، ودعم القدرة الشرائية للأسر من خلال مساعدات مالية مباشرة للمقتنين.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة برنامج "مدن بدون صفح"

فبالنسبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، نجحت الحكومة في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد له، من خلال انتقال المستفيدين سابقا من نظام "الراميد" (RAMED¹)، إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك ابتداء من فاتح دجنبر 2022.

وهو ما فتح الباب أمام حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة للولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والمستشفيات الخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 9,5 مليار درهم.

كما تمكنت الحكومة، وبفضل تعاون المؤسسة التشريعية، من وضع الترسنة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على كافة الفئات من خلال المصادقة على مجمل النصوص ذات الصلة بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وتجسيدا للتوجهات الملكية السامية، التي أكدها جلالته في خطاب افتتاح السنة التشريعية، تعمل الحكومة على تفعيل التدرجي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية هذه السنة، وذلك وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وستحرص الحكومة وفقا للتوجهات الملكية السامية، على احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف لمنح الدعم، وذلك بالاستناد إلى نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد.

وتبلغ تكلفة هذا البرنامج برسم سنة 2024 ما يناهز 25 مليار درهم، سيتم تمويلها عبر المساهمة التضامنية على الأرباح، والدخول الخاصة بالمقاولات، إلى جانب العمل على عقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وخاصة إصلاح نظام المقاصة، من خلال تحديد الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، في 16,4 مليار درهم.

ولمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، عبر توسيع العرض الصحي من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة، وإعادة تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، ومواصلة تطوير النظام المعلوماتي المندمج، وتعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية.

ولهذه الغاية، ستواصل الحكومة تعبئة الموارد المالية اللازمة لتأهيل المنظومة الصحية، حيث سيستفيد قطاع الصحة والحماية الاجتماعية من غلاف مالي إضافي يبلغ 2,6 مليار درهم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة لهذا القطاع في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، ما يناهز 31 مليار درهم.

¹ Régime d'Assistance Médicale

الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث التمثيليات المشتركة، وتحقيق وحدة عمل كل مصالح الدولة على المستوى الجهوي لضمان فعالية أدائها، ومواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللامركزية، وتمكينها من الموارد اللازمة لأداء مهامها، مع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر، موازاة مع تفعيل الإستراتيجية الرقمية الجديدة وتقوية التكوين وتعزيز الكفاءات في هذا المجال.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وعيا منا بالرهان القائم على الاستثمار المنتج، باعتباره رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط بلادنا في القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل، ستعمل الحكومة على مواصلة المجهود الاستثماري للدولة، وتحفيز الاستثمار الخاص، والرفع من مساهمته في الاستثمار الإجمالي.

وفي هذا الإطار، سيصل مجهود الاستثمار العمومي إلى 335 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وهو ما يمثل زيادة بقدر 35 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة لفرص الشغل، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات.

كما ستواصل الحكومة العمل على تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"، باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلية في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والفلاحة والسياحة أو المساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات الكبرى العمومية والخاصة.

ونظرا للدور الذي يلعبه مناخ الأعمال في نجاح الرهان القائم على الاستثمار، ستعمل الحكومة على تفعيل خارطة الطريق التي اعتمدها لتحسين مناخ الأعمال، والتي تشمل جيلا جديدا من الإصلاحات التي تهم تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية، وتحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، وتطوير أدوات جديدة للحصول على التمويل، وتحسين الولوج إلى الطلبات العمومية وتقليص آجال الأداء.

كما تولي الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، أهمية خاصة لتنزيل المخططات الإستراتيجية القطاعية.

والمشاريع الرامية إلى تأهيل المباني الأيلة للسقوط، وكذا تحسين الولوج إلى المرافق وتجهيزات القرب في إطار برامج سياسة المدينة.

وستعني الحكومة كذلك، بالجانب المتعلق بالمحافظة على المباني التقليدية والتراث المعماري بصفة عامة، وبإعادة ترميم المدن العتيقة بصفة خاصة، لما لذلك من أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، من شأنها تحفيز وتحسين تنافسية وجاذبية الفضاءات العمرانية.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على الارتقاء بوضعية المرأة، وتوطيد الإدماج الاجتماعي للأسر عبر تنزيل إستراتيجية "جسر"، التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة اندماج النساء في النشاط الاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء، وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، والتكفل بالأشخاص المسنين.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، لاسيما تنزيل الاتفاقات الموقعة بهدف تحسين أجور موظفي مجموعة من القطاعات، وهو ما سيكلف الميزانية العامة للدولة نفقات إضافية، تقدر بـ 4,2 مليار درهم سنة 2024، حيث سيبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لتنزيل التزام الحوار الاجتماعي حوالي 10 دالمليار ديال الدرهم.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثالث لمشروع قانون المالية لسنة 2024، بمواصلة الإصلاحات الهيكلية: حيث ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، من قبيل إصلاح العدالة، ومواصلة ورش اللاتمرکز الإداري، والمضي في تنزيل الجهوية المتقدمة، والنهوض بالاستثمار مع التركيز على الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السيادة الصناعية والطاقية لبلادنا، موازاة مع مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز منسوب الثقة الذي صارت تحظى به بلادنا من قبل المستثمرين والمؤسسات الدولية الكبرى.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، مواصلة إصلاح العدالة، من أجل تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، وسيتم ذلك من خلال تحديث وتطوير المنظومة القانونية المدرجة في المخطط التشريعي، والتنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها، مع تنفيذ مختلف الأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم، وتعميم محاكم الأسرة، إلى جانب الرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية.

وعلى صعيد آخر، ولإنجاح ورش اللاتمرکز الإداري وتنزيل الجهوية المتقدمة، ولتعزيز حكمة التدبير العمومي، والرفع من نجاعة والتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي، ستعمل الحكومة على اعتماد سياسة جديدة تركز على إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية

وفي هذا الإطار، ستعطي الأولوية خلال هذه السنة 2024 لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

كما ستعمل الحكومة من جانب آخر على تطوير التمويلات المبتكرة، وعلى مواصلة مجهوداتها الرامية إلى عقلنة تدبير المحفظة العمومية والرفع من نجاعتها.

وبشكل عام، ستحرص الحكومة خلال سنة 2024 والسنوات اللاحقة، على التقليل التدريجي من عجز الميزانية، بما يمكن من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص حجم المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

السيدات والسادة البرلمانين المحترمون،

انطلاقاً من الرؤية الشاملة التي حكمت إعداد هذا المشروع، وعلى ضوء المتطلبات التمويلية لتزليل مختلف الأوراش والبرامج المذكورة، وأخذاً بعين الاعتبار الظرفية الدولية التي يكتنفها عدم اليقين بشأن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، فإن مشروع قانون المالية 2024 يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 3,7% مع حصر معدل التضخم في 2,5%، وعجز الميزانية في 4%، وتنبئ هذه التوقعات على الفرضيات التالية:

- ارتفاع الطلب الخارجي، مع استثناء الفوسفات ومشتقاته، بـ 2,9%؛

- محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛

- متوسط سعر غاز البوتان 500 دولار للطن.

فنؤكد على أن هذا المشروع هو في العمق تجسيد لشعار: "الثقة، الاستمرارية، الطموح".

الثقة في قدرتنا على مواجهة الأزمات والإكراهات الظرفية؛

الاستمرارية في تزليل الأوراش المجتمعية والإصلاحات الهيكلية؛

وتم الطموح الذي يجسده الرهان على الاستثمار في المجالات الإستراتيجية لتعزيز سيادة بلادنا الصناعية والطاقة والمالية وتموقعها على الصعيدين القاري والدولي.

وختاماً، نؤكد مجدداً الانفتاح الكامل للحكومة على العمل المتناغم والمنسجم مع المؤسسة التشريعية، ومع كافة الفاعلين والشركاء من أجل تحقيق الفعالية الضرورية لإنجاح مختلف الأوراش.

لذلك، فإن الحكومة تتطلع إلى إخراج قانون مالية يترجم إرادتنا الجماعية لتجسيد السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، المنسجمة مع انتظارات المواطنين والمواطنات في كافة المجالات.

وهكذا، ستواصل الحكومة تنزيل الإستراتيجية الطاقية التي تروم إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقاً من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030، كما ستعمل على تفعيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، بتنزيل مشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر، وذلك بهدف تهيئة المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين في هذا المجال الواعد.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية للقطاع السياحي بهدف استقطاب 17 مليون سائح في أفق سنة 2026، مع تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملية الصعبة، وإحداث 80.000 فرصة شغل مباشر و120.000 فرصة شغل غير مباشر.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة واعية بأن النجاح في تنزيل المحاور الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2024 وتحقيق أهدافه، لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز استدامة المالية العمومية، وهو ما يفرض الحفاظ على التوازنات المالية وضمان استمرارها عبر إبداع تدابير تكرس التعبئة الكمية للموارد المالية الضرورية لإنجاز السياسات العمومية.

وما من شك في أن بلادنا حققت نجاحاً مشهوداً في الجمع بين صمود النسيج الاقتصادي أمام الأزمات المتتالية وبين صيانة التوازنات المالية، بالتدبير المتميز لماليتنا العمومية في ظل توالي الأزمات التي أنهكت اقتصادات كبرى.

ولعل خير دليل على ذلك، خروج بلادنا من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI²) وللاتحاد الأوروبي، وحفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني واستفادتها من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، هذا إلى جانب موافقة الصندوق على قرض بقيمة 1,3 مليار دولار من صندوق المرونة والاستدامة الجديد، لتعزيز قدرة بلادنا على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.

هذا، وستعكف الحكومة على مواصلة إصلاحات ماليتنا العمومية، عبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، خصوصاً من خلال اعتماد قاعدة ميزانية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، إضافة إلى توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2024، التزليل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الضريبية، ووضع نظام ضريبي مستقر مبسط وشفاف يوفر الوضوح للمستثمرين ولكل الفاعلين.

² Groupe d'Action Financière

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

قانون مالية يواكب العمل المستمر لجلالته على ترسيخ موقع بلادنا كفاعل رئيسي في المنطقة وفي القارة الأفريقية على حد سواء، من خلال مبدأ التعاون جنوب-جنوب، وعلى أرضية المصالح المشتركة.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد استعدادنا الدائم للسير وراء القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لترسيخ وحدتنا الترابية وتحقيق الإصلاحات المجتمعية الكبرى.